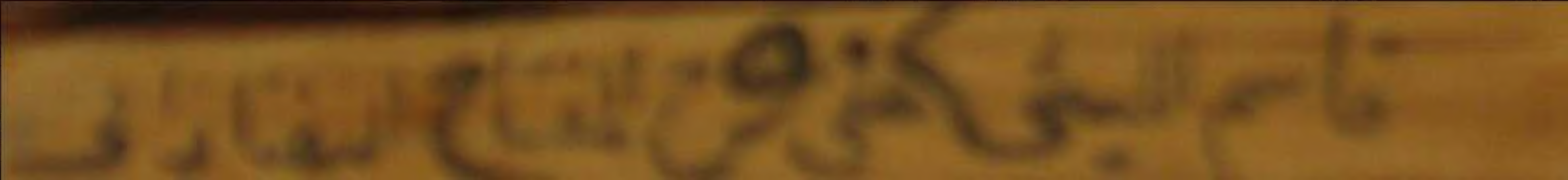


KOPRULU KUT.  
502  
M. AŞİM BAY.







حاشية الى القاسم اللبي على شرح المعاني  
 في بيان ما في هذا الكتاب من فقه وادب  
 وادب في لقاء الناس الا لاخذ العلم واصلاح حال  
 وضعها المحقق الميرزا محمد باقر  
 مكتوب على نسخة من نسخة علم

مع الحزن عند الدنيا في العيش لا قطع ولا تجمع المال فلا ينفع  
 في الدنيا فماتوا وسوء الظن لا ينفع فغير كل ذلك حزن فكل من حزن

رضينا قسمة الفتام فبينما  
لنا علم والمجتهل مال  
فان المال يعني عن قريب  
وان العلم يعني لا يقال

من ان يجمعوا بينك وبينهم فيكونوا  
 من الذين يجمعون بينك وبينهم فيكونوا  
 من الذين يجمعون بينك وبينهم فيكونوا  
 من الذين يجمعون بينك وبينهم فيكونوا



0.6

١٠٠  
 عفا الله عنه  
 بمصر القصر  
 كان له  
 القصر  
 عفا الله عنه  
 ١٠٠

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم زدنا في الذكر على . وبتنا لنا في امرنا رزق . وبتنا  
 لسوكر مناجي بديع المعاد والسمان . ووفقنا لارتقاء مدارج لطائف النجاة  
 مبدع بديع السان ولطائف المعاد العلامة المحقق السعادي  
 خير خبراء . دعي صدر كلامه خير خبر مودع . صدر الكلام حمد الله الخالق العلام  
 حيث دل بما ذكره على انفسه بصفات الكمال والحق والجلال والصفاء  
 ما دون الاخبار وانشاء طريقة الاخبار واداء كبحر لقصص العظام  
 واجللا لم يندم في اجسام . وتبينها للمعلم على سلوك مناجي شئنه والتدريج  
 واداء شئنه وآثره اداء . الحمد لله على ما هو المعاد في هذا الكلام من عسالة  
 الحمد وخبرها عليه ونظيره لنشاط السامع والناظر في الاصفاء اليه  
 فان لكل جديد لينة . بما هو حيث اوضح كما به عروج حمد الله وساق الكلام مساق شفا  
 ومنه لطفا ونظرا انيقا يتوقف الخواص حزنا واداء انواع الشئنه والحق  
 على وجهها وكساة حلة الترتيب برعائه بعرض هذه النسخ . وبما حدث في  
 سننك عليك معيد في قوله مودع به صدر الكلام مكسبة وكسل ورسوخ  
 حيث سب الكلام من يلقى . الوشاح على صدره ولم يفرج ما كان الشئنه  
 سوى المنية وذكر المصدر والتوسيع فالمنية المنية النفس والمنية المذكور  
 المراد به المنية او عا . او المنية الموز بذكر لانه اسمان مكسبة اصلها  
 الاءا وانما انما المصدر او لفظ المستعمل امر ومعنى سببه لعناء الكسب سعيه  
 على اختلاف الراس وكذا ان يكون المراد به او الكلام فيكون استعاره مقدر  
 كسبه فربه للمكسبة كما حوزة صاحب الكسب . واما التوسيع فترسيخ للمكسبة هو  
 المشهور والحق كسبه . ولقد مودع حمد افكار على الترتيب المحقق من الامور في استيعان  
 لوجه البلاسر ولا تظن ان التوسيع للكون الا صفة فاهة وتعلق النفس ويمكن

ابراهيم  
 حيدر  
 حيدر  
 حيدر

من طاعة الحق  
 ليس كرم لا يزيدكم

واقذار  
 من طاعة الحق  
 ليس كرم لا يزيدكم

اعشار المكسبة في قوله خبرها مودع قوله مودع به صدر الكلام وادق قد تبتنا  
 على المدامات الاسمان ما لكسبه والحاصل وانما كمال فربه المكسبة والتوسيع في  
 حوزة المكسبة من القدر اعترافا فان الذكر مكسبة البسر والبليد بحر المكسبة وتبكر  
 خبره يوصل الى وجهه مودع . ولما فيه من التوسيع المناسب للمقام ولما فيه من  
 اعلى لفظ خبر حيث ذكر غير مودع . وسكر حيث يكون جبين الداء يفتح رجاء مودع  
 . اضيف الله اسم السمعيل الاول اعي خبره التوسيع لرفع لفظ الاول في التوسيع  
 العليل كحله . فله سنا بعد شئ الى ان تسمى على المقدر مودع فلاق ترويح لوزا  
 اي يترقى لها وقوله عيسى المقام . لعرض التوسيع بالباء والمراد به . كسبه صواب  
 والكسب . الى بها مودع طرفة الكلام فان مودع كمال جمعها كاضاف الشارح  
 وان كان الكلام المكسب بها الا انها كثر اما مطلقا عليها مودع كمال تسمية  
 يترقى بها . لعرض التوسيع الى تترقى لمطابق مودع المقام وكسب اعشار المكسبة مودع  
 الكلام على ان يكون فربهها كسبه او عيسى . وقوله حمد الله ان شافه وهو  
 باجمل الذي فرك الحمد لله وقدر فوله مودع . اخبر خبره اعي خبره فربه شوقا  
 للتوسيع ذكر المصدر التوسيع عند الذكر فضل يكر في تولا با خبره مودع الكتاب  
 وانما لم يخل خبره مودع حمد الله خبره اذ ليس الجملة كسبه يكون المصدر انكرة  
 والخبر مودع كاسي . ولان الحكم على الحمد لله خبره انسي . الى كالا كسبه وما يقال لفر  
 حمد الله ليس كسبه بل انشاء . الى ان جملة الحمد كالا شرفا الله انما رصدا كالا  
 ولا كسبه كسبه بطريق الاخبار فمثل فرك الحمد لله حمد لله . ولما كان مودع  
 . مع الاخبار لدلالة اجمالها على انفسه بصفات الكمال ونعوت الجلال على انه يكون  
 ان يراد بالخبر ما سلفه او الكلام واصناف الحمد الى اسم الدواب المصغر صفات  
 الكمال ولعمري ما يتفرع عليها والافعال ايها الى اكفاء وجميع صفات الجواهر

فقه  
 فقه  
 فقه

فقه  
 فقه  
 فقه











فیه فیض  
الکرام، منجز  
و غیر اینها

۱۱  
 در این روز که روز  
 است و این روز که  
 است و این روز که  
 است و این روز که  
 است و این روز که

[illegible]



مدرسه علمیه طبرستان  
تألیف و تصانیف  
المصنف المحدث  
المحدث المحدث

المختصر

الحسين بن علي بن أبي طالب

مسجد الامام المصطفى



ایک بار

و این کتاب را  
در این شهر  
در این روز  
در این سال  
در این شهر  
در این روز  
در این سال

جہانگیر

الأسواق

الاتقاء الى الله تعالى واحدا بعد واحد على وجه الضبط والرفق مع رغبته الى نفسه  
 وفيه الهوى الى رغبته العطاء الكثير والملازمة الفوائد الاديب عالم الادب الارب  
 الكتب ولا يحسن لعل نواذرها وبوادها والحق واللاقي وما لعل غريب  
 واديب والحق والمضارع وما لعل غريب واديب والحق المضارع  
 وما لعل مرادف واديب والحق المضارع وما لعل رغبته وغريب  
 والحق القلب واعدادها من العلوم والادب من السال العلوم  
 والمطلوع والخلق عليه الى اعز عليه والكتب مع كنه ومع التطبيق المنقح  
 في الارض بالفضيل اذ ضرب فائز فيها وانما سميت كنه لانه لا يجتمعها  
 عن كنه في الارض بل كصولها كمال الفكرة البهيمه بالكتب اولانها لو  
 في القلب والكتب في الارض لعل على ثابته الاستفاضه والحق والكتب

والمرحوم مرة ومع الفتن والعقل في الكلام كسسه وحسب ربح والمراة اضطلاله  
وقرب زواله وكردان كعمل الكلام كناية عن الاضطلال وقرب الزوال والمرحوم  
ملاحظة كسسه واستغناء وانساب مرر لعلم السان كما ذكره صاحب الكفاية  
في قوله ثم بل بداهة مبسوطة ان اي موجود او غير تصور بدو بسط وكذا الى  
قوله وانما صاغر قد ذكرنا لكسسه على انها هي مدة وكردان كونه الصم هي من كسسه الزمان  
وقيل هي مدة كسسه المكيا في موعده لعل الخا ز اطل ونلت عبد اهل الواق اطلار  
والكردان والحادثة كسسه الرباع هي ربح وهو المنزل الطلل والربيع اثار الروح  
الكلام كناية عن قرب زوال آثار علم البلاغة وعلاماتها وكعمل المكسسه كسسه الربيع  
ويجد كسسه فيسكن من موضعات لا اثم منها والضمير بارادة وعدده وربا  
لعن السان موقفة وكذا اصمها اربا وعلها راجعان اليها وبل البلاغة وانما عدد  
عن القائل لم تنف في كلام الله في صفه مونت موصف باسم الضمير عليها لبقا في

نظر المدة [منها على صغرها] وفتح  
فرا حذر الجواد لا يجمع اليه  
قوة البدن

أشبهت القوة بالعدو  
التي لا تترك

امام رفعتنا من

سجل القوة فارتد بها  
القوة

في الغفران







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فانما هذه الكلمة لما استعملت  
في قوله تعالى فانما معشر  
ظالمين لا يدركون عاقبتهم  
فانما هذه الكلمة لما استعملت  
في قوله تعالى فانما معشر  
ظالمين لا يدركون عاقبتهم



221

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

استغفار

11

Ke  
1868

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

و اما در این کتاب  
مستوفی است  
عاشق

[illegible]















Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a short note, located at the bottom of the page.

اما اعطافه في الامور فكان  
المعروف عليه دليل لا ريب  
حولها اسعاد وانصاف  
مسلط المسكين وصول الخواص  
والسان من ذاب في خوف  
فهم على صفة وانما هو  
البايئس لا يفرح قط  
فنت



لا بد ان يكون في كل واحد من السلاسل  
علاقتها بقرآن في العاشر كواثر  
ان يكون من اقران السلاسل  
في السجل  
في السجل  
في السجل



علاء الدین و شمس الدین  
لاستنداره بنجد و کونین  
از شمس الدین محمد بن  
اسفندیار بن علی  
مهر















والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

والاصطلاحات وتخصيصها بحلقه بامر واحد وغيره ان يكون هناك اقسام او اقسام انه لا يكون  
 باوله مبني على مقدمات صريحه من حيث شرح المقاصد فكل المعتبر عنها بالكلام العلي  
 الكلام في العلمين سواء كان استناده الى اولى السكيم فيها لم يعتبره في المسائل نعم غير عنها في  
 هذا الكتاب بما هو عيان عند علم الدليل من العيان تسامح ولذا قال المعتبر عنها بالعلمين  
 لقول الله تعالى انما نعلم ما نعلم يقال ان ايراد الكلام من العيان المقوله التي هي المسائل  
 كما في احوال العلمين المبين والامور منوعات علمه وذكره شرح المحقق في احوال واجزاء  
 العلوم ودرجه الطرحه وانما المسائل المدونه في هذا الكتاب تصغر من مجموع مسائلها  
 فجميعه لعدم الاختصار ما ذكره وهذا يحجج جواب آخر عن السؤال المذكور سابقا  
 وينبغي انما سبق في الخامس من اجل الضبط متعلقا بالمعاني والكلام  
 سيج ذكره جعل الضبط في الضبط والكلام في الكلام في الكلام عن نوع سماحه على  
 هذا السبيل وما اوجها والامر قد سهل هذا فيكون على الكلام في العلمين قوله المعتبر  
 بالكلام في العلمين على الترتيب المحقق من المذكور في هذا الكتاب بعد المعاني فلهذا يقال  
 وحصل الحمد والفضل للمؤلف كونه خارجين اشارة الى وجه عدم جعلها في الضبط  
 مرفوض في قرون المسائل ولا شك في انه لم يعلم ما سبق حيث قال وجعلها في المدونه في  
 فلا تذكره وكلام الله سطوس على ذلك في الاصل المذكور في العلمين في اول الفصل  
 الاول في القانون الاول ضبط لبيان ما له احوال او اشارة الى وجه جعلها في العلمين  
 والمذكورة السابق في اوله الى ان حصل مراد من ضبط لبيان ما له احوال او اشارة الى  
 القانون النافذة المذكورة في القانون الاول وفي الباب الثاني من المذكور في العلمين  
 انما وما ذكره الاصلين لبيان كل علم في العلمين انما ذكره في القانون الاول في العلمين  
 في ضبط لبيان ما له احوال او اشارة الى وجه جعلها في العلمين في العلمين  
 لما حيث الطلب احوال ما هو عيان الله عند الشروع في كل بحث عظيم ان في ضبط



三

التي تبارك

177

الملك فيصل بن عبد العزيز  
الملك فيصل بن عبد العزيز

وحرمانه الصلوات  
والأشياء الخاضعة







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

قدرة وسعة اتصال بالحوال بحيث صار كشعة من نور سنا يحرك ان يراد بالاسم المحيى  
البدعيه وتحمل الصفة بالوقوف عليها ارجاء الخواص وما يتصل بها من الاسماء  
وعنه مما لا الخواص وهذا ولا يخفى ان هذا مما لا يمكن لاعداء الحق من ان يبدعوا  
للبلغة غير داخل في وادى على كل قسم الحق ايضا حيث قال ذا ذوق ذوق ان البلاغة  
لمر حيا وان الصفة منوها فالكسر الطبع حلا للنزهي وشرقة اكل حرة الخ  
فمن وجه مخصوصه كذا اما صار اليها المصداق كسر الطبع فلا عليك ان تسأل الاعرف  
من كان قوله ويرقد فكره فباعت النجى بدل علم ان تلك الوجوه بهذا الكلام حيث اباها  
للبلغة والصفحة فارجعوا عما هو حسن في ذلك الكلام البليغ الفصيح وقرؤا تلك التي ار  
لا يبرهن على دلالة صريحة علم ان الوجه المخصوص لا يدخل في الاله عز وجل في الكلام  
تطير الكلام على ما يقتضيه المأز ذكره اذ لو كانت كذلك لوجب عليه ان يفيها كبريا في احوار  
علم البلاغة وابدل ايضا علم ما ذكرنا قول المصنف من مضمون علم الحوال من مضمون علم الكلام  
وعنه انما هو الاصل في الالفاظ في المحسنات البدعيه مع ذكرها في الحوال لا بد من علم كسر  
البدعيه حوزا من كوز انشراح العلوم في السائل كما بين في موضع ولا سيما في انما اذا  
فقدت الالفاظ من غير انما هو من غير انما كان مضمون الكلام حيث اذ ان واحدا في البلاغة  
كلمة مفيدة في التفسير على وقوف الحال واذا كان في مقام لا يفسد ولا يرفع كان  
موجباً تحت عرضها كما يعالج البلاغة من غير علم النجى بل والاعراض في مضمون المحسنات  
المعقولة في مضمون حيلة واحدا في الحوال والحق عن تحت عن الخواص في الافاق حصة  
ومن حيث ما رضى عن ذلك المطابقة والتخلف في المحسنات في انما كانت الآية تحت  
المطر في علم النجى في سبل الاستطراد والنبذة في علم الحوال كقول المحسن في تمام  
البلاغة واما ذكر الان في قولنا هذا في قوله الان في علم الحوال فباعتبار ان هذا الكلام  
في الاستدلال بالحوال من استنباط الالفاظ في الوقوف على الحوال فالحال حقيقة سوا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

قدرة وسعة اتصال بالحوال بحيث صار كشعة من نور سنا يحرك ان يراد بالاسم المحيى  
البدعيه وتحمل الصفة بالوقوف عليها ارجاء الخواص وما يتصل بها من الاسماء  
وعنه مما لا الخواص وهذا ولا يخفى ان هذا مما لا يمكن لاعداء الحق من ان يبدعوا  
للبلغة غير داخل في وادى على كل قسم الحق ايضا حيث قال ذا ذوق ذوق ان البلاغة  
لمر حيا وان الصفة منوها فالكسر الطبع حلا للنزهي وشرقة اكل حرة الخ  
فمن وجه مخصوصه كذا اما صار اليها المصداق كسر الطبع فلا عليك ان تسأل الاعرف  
من كان قوله ويرقد فكره فباعت النجى بدل علم ان تلك الوجوه بهذا الكلام حيث اباها  
للبلغة والصفحة فارجعوا عما هو حسن في ذلك الكلام البليغ الفصيح وقرؤا تلك التي ار  
لا يبرهن على دلالة صريحة علم ان الوجه المخصوص لا يدخل في الاله عز وجل في الكلام  
تطير الكلام على ما يقتضيه المأز ذكره اذ لو كانت كذلك لوجب عليه ان يفيها كبريا في احوار  
علم البلاغة وابدل ايضا علم ما ذكرنا قول المصنف من مضمون علم الحوال من مضمون علم الكلام  
وعنه انما هو الاصل في الالفاظ في المحسنات البدعيه مع ذكرها في الحوال لا بد من علم كسر  
البدعيه حوزا من كوز انشراح العلوم في السائل كما بين في موضع ولا سيما في انما اذا  
فقدت الالفاظ من غير انما هو من غير انما كان مضمون الكلام حيث اذ ان واحدا في البلاغة  
كلمة مفيدة في التفسير على وقوف الحال واذا كان في مقام لا يفسد ولا يرفع كان  
موجباً تحت عرضها كما يعالج البلاغة من غير علم النجى بل والاعراض في مضمون المحسنات  
المعقولة في مضمون حيلة واحدا في الحوال والحق عن تحت عن الخواص في الافاق حصة  
ومن حيث ما رضى عن ذلك المطابقة والتخلف في المحسنات في انما كانت الآية تحت  
المطر في علم النجى في سبل الاستطراد والنبذة في علم الحوال كقول المحسن في تمام  
البلاغة واما ذكر الان في قولنا هذا في قوله الان في علم الحوال فباعتبار ان هذا الكلام  
في الاستدلال بالحوال من استنباط الالفاظ في الوقوف على الحوال فالحال حقيقة سوا



1000

ما ليس من قوله حر اذا فتننا الوطاس ايرادنا من استانفا الاخذ في التوفر للعلم  
 الى مجرد قضاء الوطاس استانفا العذبة ليلزم كسر البدن من المكنى لظهور ان توقف  
 الطاعة وتوقف القضاء ذكر من الطائف في الآية الكريمة لمست من احوال المعاني  
 الفتناء اذا فتننا الوطاس مع ما ذكر في قوله من توقف البلاغة التي تنفصل بالعلم الى كمالها  
 والقضاء وتوقفها من المكنى والمكتبات للغة استانفا العذبة في التوفر  
 البدن من فيما للمعالي والمكتبات لانه غير من حقيقة قوله وموانه ان اقتصر على  
 شئ من المكنى اللفظ الغر الحقيقة كناية زائدة على المعنى فهو من هذه الكثرة داخل في  
 البنية بل في المعاني واوراجه فيه يتوقف على كل الاستحسان على المكنى فلا بد  
 وذكر محمل على كل حال العلم لان يقال اقتضاء كذا ما لا كان اقل قليلا استعطي  
 صفة له عبارة وحكم بان علم المعاني انما يبحث عن اتفاق الراي خاصة ان العلم  
 البلاغة في داخل في المعاني حقيقة ولا بد من ذلك والحق في المذكور وانما ادرك في قوله  
 لا بد من رتبة على ان محمل علم براسه وكلهم السار في مخطوطة علم هذا اول افلان  
 قوله في هذا القول بنطوة احد بمنزلة الصريح وان جعل العلم خارجا على المعاني والام في هذا  
 بهذا القدر منطبقا على المحدود وانما انما طان قوله على خطه لم يكون معلوما من  
 قبل التوافق ظاهر وانما في قبل التوافق معلومات المعاني لا يجوز لنا وانما انما طان  
 قوله كناية قدس القول ولا بد من العلم مشروعا انما ياد كونا وانما انما طان  
 قوله وان ادع في لنوع على ان محمل علم براسه صريح وان جعل العلم خارجا على المعاني  
 حقيقة اذ لو كان وزا من كان ادع ضروريا للوزن في الال لانه لو لم يرد على ان محمل  
 علم براسه وجعل قوله لنوع على معنى لقوله لا كذا العلم لا بالادعاء والاعتقالات  
 البنية فان كل واحد من ابواب المعاني ومساكنه في مدخل في اللغة في وعز من المعاني  
 مع ذلك رتبة على ان محمل علم براسه اما خلافا لطلان قوله ولم يعلم في هذا بالان كذا اخر

[illegible]



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

وكانت اهل البيت واهل البيت  
والصالحين والبر والحق والعدل  
والعدل والبر والحق والعدل  
والعدل والبر والحق والعدل

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

*[Faint handwritten Arabic script]*

عمر بن الخطاب











من اتر من فيج المرفوعة النفاذ فيكون كما ذكره قدس سره فان **قوله** المرفوعة تميزه ام  
**اقول** قد جعلوا لا متعلقين بالامر الدائم في متعلق المرفوعة وقان المرفوعة لا تميز  
 ان تميزها على الفصل بالبيان علم التمييز مقتضاها الاداء وعلم المرفوعة بدقائق  
 المعاد وان جعلت قوله تميزه على نور الاداءية لمجرد تميز الفصل التميز التميز  
 الى الفصل مطلقا في الفصل بقوله وقضيل معرفة بدقائق معان اللهم الا ان يقال ان  
 في قوله بدقائق متعلق بالفصل باعتبار معرفة فان زيادة التميز من افراد عينه او  
 لمجرد كون معرفة الفصل لا متعلق بدقائق او يقال ان زيادة الفصل التميز والمرفوعة  
 ببيان المرفوعة في الفصل المرفوعة الاداء ومعرفة المعاد الدقيق وهو قوله حيث قال وانما  
 الذي تميزه ومرفوعة على الفصل حسب التميز والمرفوعة وكذا كما تميزه قال المصنف  
 من الحكم بيان هو الاصل الفصل عليه من يكون من تفضيله فيتميز اي منها وهي  
**العلم** فان قد فسره ابي عبد الله بان تعريف الملة عن ذلك فيفرض ان لا يكون له ادعاء  
 الحكم المرفوعة وان كان تلك اقتضاه من جهة وبان يتوهم التميز لا في العلم  
 اختيار التميز في تعريفه وانما المراد التوفيق بعد قوة التميز وقد كانت  
 ليس المراد بتوفيقه هو امره وانما مراد تلك الاقوال على وجهها التوفيق المتوهم بان  
 قار او الوجه بانما يعلم بانما يقصد على انما انه توفيق اي واما المراد الوجه  
**قوله** فان المراد هنا هو ان التميز في العلم كما ان يقول ان ذلك هو ان  
 ان مراد من التميز على ان يكون المرفوعة توفيقه هو امره بانما يعلم من انما يعلم  
 لا تحت اشخاصها انما ان توفيقه تميزه على امثالها هو امره المرفوعة وقوله انما  
 انما لا على ما هو فيها وانما انما مراد تلك الاقوال على وجهها وانما انما  
 يقول فعلت ما فعلت وقيل فاعلمت تولايتي المراد على ذلك هو انما  
 هو الاقوال الصواب **قوله** المتبادر تعريف الاضافة هو العهد ولم يكون له التميز

تميزه انما هو التميز  
 كما انما هو التميز  
 في قوله بدقائق  
 في قوله بدقائق  
 في قوله بدقائق

توكل الحكم خواص من صفات البها وانما عرفت ان خواصه لا اكبر التميز ولم يعترف  
 الحكم كبره لبيان وان اعترف عاد المحذور من احادها ذكره انما في قوله انما الحكم  
 حق في قوله انما انما هو امره المرفوعة وان كان هو التميز كبره انما  
 يستلزم في غيره لا محذور في انما انما انما المرفوعة في المرفوعة على خلاف ما  
 يتبادر منها من غير تميز لوجهه من انما انما القول بان كبره خواصه لا اكبر التميز  
 هو المرفوعة لا انما في تميزه انما انما الحكم مطلقا باعتبار انما انما كفاية عقلية  
 انما انما الحكم والسامع الا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فطلق ولا توفيق في حكمة فقط على ذلك انما انما على ظهور حاله والتقدير  
 من التميز لا اعتبار بالاعتبار الا انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما الحكم وان لم يعلم ما عرفت انما انما انما انما انما انما انما انما  
 اضافة انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما المرفوعة والتبادر من تعريف الاضافة هو العهد قتي انما انما  
 علم ان المرفوعة تميزه ان التميز الاول في المرفوعة وسواء في المرفوعة انما  
 التميز لا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 بل التميز انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ما عرفت انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 التميز انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما الحكم المرفوعة وسواء وكذا في تعريف المعاد لان التميز التميز  
 حيزه وسواء في تميزه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فان اراد غيره فليعلم انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما







Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

كتاب الوصايا والسرقات  
التي في القرآن الكريم







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الركيب عن الطبع كذا عبارة لا تنقد بهذا المعنى لانه يستمر في الازمنة مستمرة  
بعد من الصدور الا ان قول كل السابق بعينه انما اعتدوا اذا كان  
في زمانه كمن صدقه في الطبع فان الاعتدال الذي من المعنى السابق الى العنصر  
في الكيفية مضمون ان يكون في زمانه صدقه عن كمال في الحاضر في الازمنة  
فان اعتداله بل بسبق الصانع لا يتقد من الصدور في السابق اقول ان  
يقال ليس المراد من الصدور من الصدور بالمعنى المسمى بالصدور  
بالصدور ارحم كونه صادرا عن الطبع انما يقتضي ما يقتضي الصدور في السابق  
سواء كان في الماضي او في الحاضر او في المستقبل لا يقتضي الا اعتبارا لا في الماضي  
هذا كونه معلقا باعتداله في السابق انما يقتضي ما يقتضي الصدور في السابق  
الركيب عن الطبع هذا المعنى انما يقتضي ما يقتضي الصدور في السابق  
لو كانت طبع صدق في السابق انما يقتضي ما يقتضي الصدور في السابق  
بمعنى صدور الركيب عن الطبع كذا عبارة لا تنقد بهذا المعنى لانه يستمر في الازمنة مستمرة  
عند صدوره عن غير الطبع مع كونه اعتبارا في كونه في السابق في السابق في السابق  
يكون موجبا لا مرفوضا سابق لا يقال ان الاعتدال من الزمان في السابق في السابق  
بمعنى غير الوجود لا في القول في كونه حوله متعلقا بسبق في السابق في السابق  
فلا وجه لسبق ذلك في انباء هذا القول بل ان تكلف في حال الراوي فيكون متعلقا  
في ذلك المعنى حال كونه معناه اذا كان صادرا عن الطبع ومذات سابق لا سابق  
من تركيب الطبع كونه لازما ولا يجوز ان يكون في حال كونه لا يشهد انما من المراتب على المراتب  
يكونا معناه في حين صدوره عن الطبع وقوله متعلقا بسبق على ما لا يشهد  
الاصول لا يتناول المعنى باعتداله ان يكون حاله سابق في السابق في السابق في السابق  
بالسبق فاما انهم من ان يكون حاله سابق في السابق في السابق في السابق في السابق

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الركيب عن الطبع كذا عبارة لا تنقد بهذا المعنى لانه يستمر في الازمنة مستمرة  
بعد من الصدور الا ان قول كل السابق بعينه انما اعتدوا اذا كان  
في زمانه كمن صدقه في الطبع فان الاعتدال الذي من المعنى السابق الى العنصر  
في الكيفية مضمون ان يكون في زمانه صدقه عن كمال في الحاضر في الازمنة  
فان اعتداله بل بسبق الصانع لا يتقد من الصدور في السابق اقول ان  
يقال ليس المراد من الصدور من الصدور بالمعنى المسمى بالصدور  
بالصدور ارحم كونه صادرا عن الطبع انما يقتضي ما يقتضي الصدور في السابق  
سواء كان في الماضي او في الحاضر او في المستقبل لا يقتضي الا اعتبارا لا في الماضي  
هذا كونه معلقا باعتداله في السابق انما يقتضي ما يقتضي الصدور في السابق  
الركيب عن الطبع هذا المعنى انما يقتضي ما يقتضي الصدور في السابق  
لو كانت طبع صدق في السابق انما يقتضي ما يقتضي الصدور في السابق  
بمعنى صدور الركيب عن الطبع كذا عبارة لا تنقد بهذا المعنى لانه يستمر في الازمنة مستمرة  
عند صدوره عن غير الطبع مع كونه اعتبارا في كونه في السابق في السابق في السابق  
يكون موجبا لا مرفوضا سابق لا يقال ان الاعتدال من الزمان في السابق في السابق  
بمعنى غير الوجود لا في القول في كونه حوله متعلقا بسبق في السابق في السابق  
فلا وجه لسبق ذلك في انباء هذا القول بل ان تكلف في حال الراوي فيكون متعلقا  
في ذلك المعنى حال كونه معناه اذا كان صادرا عن الطبع ومذات سابق لا سابق  
من تركيب الطبع كونه لازما ولا يجوز ان يكون في حال كونه لا يشهد انما من المراتب على المراتب  
يكونا معناه في حين صدوره عن الطبع وقوله متعلقا بسبق على ما لا يشهد  
الاصول لا يتناول المعنى باعتداله ان يكون حاله سابق في السابق في السابق في السابق  
بالسبق فاما انهم من ان يكون حاله سابق في السابق في السابق في السابق في السابق

بسم الله الرحمن الرحيم



والله اعلم  
بما فيه الغيوب  
التي لا يعلمها  
الا الله

فان قلت ان هذا الكلام لا يفي بالغرض من الاستدلال على ان  
الجزء من الجسم اذا انفصل عن الماد والتركيب لم يبق له وجود  
الباقي من الجسم من التركيب الصادر عن الطبيعة لا يبق له الوجود  
الصادر عنه كاسم المجهول فقام نقيد الاستدلال بما يحسن فانه لو علمت  
جسمه لم يكن النقيد وجهه عندك والحق ان هذا الكلام انما يرد في الاستدلال  
بشيء بالشيء الا انما لا يثبت في الجسم القول كاسم الوجود لانه لا يثبت  
قوله لكونه صادرا عن الطبيعة متعلقا بالبقى فلو ان السابق من التركيب  
صدره عن الطبيعة لا يبق له الوجود الا اذا كان صادرا عن الطبيعة  
فان قلت ان هذا الكلام لا يفي بالغرض من الاستدلال على ان  
الجزء من الجسم اذا انفصل عن الماد والتركيب لم يبق له وجود  
الباقي من الجسم من التركيب الصادر عن الطبيعة لا يبق له الوجود  
الصادر عنه كاسم المجهول فقام نقيد الاستدلال بما يحسن فانه لو علمت  
جسمه لم يكن النقيد وجهه عندك والحق ان هذا الكلام انما يرد في الاستدلال  
بشيء بالشيء الا انما لا يثبت في الجسم القول كاسم الوجود لانه لا يثبت  
قوله لكونه صادرا عن الطبيعة متعلقا بالبقى فلو ان السابق من التركيب  
صدره عن الطبيعة لا يبق له الوجود الا اذا كان صادرا عن الطبيعة







في هذا الموضع يكون المراد بالركب تركيب اللفظ لا التركيب في اللفظ  
كلام ان تره وهذا المعنى من الاضطرار بحيث يوجب تيقن المرام اولاً والى  
فالصول ان حال اللانم استة الركاوص الاستدلاله وحيث لم يجرى بعض احوال  
البيان صفة للاراء كاد كره التي ضاقت من مخره ومنهم من ارعصته على ان  
لا ذكر قد سوي الوجه الصواب القول عند ادراكه ان لا يفسر ان كل  
اللانم على احوال الاستدلاله لان المطلق ان كان داخل في علم الحار يكون عامه  
الاخر اذ في انظار تطبيق الكلام ليس كذلك او خارجاً فلا قد يجرى عن توليد علم  
الكل بعد حصول خواصه وانما هو في الافادة لان المتوليد للخواص والافادة لا احوال  
مطلق والالكان المتوليد بالافاضة من اقله واول قد سبق ان المذهب جعل  
الاستدلال على علم الله غير متعلقاً بالتطبيق على مقتضى اكمال مقام الاستدلال  
فكر عامه الاخر اذ في انظار تطبيق الكلام على مقتضى الحال عند توجه ان يكون  
منه باحوال وتوليد الحار ما في احوال الاستدلاله وحيث ان يكون من  
بالعلم وتوليد الكيفية تلك احوالها واما ان ليس عامه الاخر اذ في انظار تطبيق  
الكلام بل الاخر اذ في انظار الفكر فان اراد ان ليس عامه ذلك عند المصنفين العلم  
وان اراد ان ليس علم او عند الحق فلا يبعد في القول بان اراد الحق باحوال في  
توليد الحار ما في احوال الاستدلاله وبالله التوفيق وتوليد الحار ما في احوال  
استدلاله كانه كثر ولا وتوليد الحق على تقدير ان يكون موافقاً لخواصه وتوليد  
الكل ما في احوال الاستدلاله وبالله التوفيق وتوليد الحار ما في احوال الاستدلاله  
من التي ضمنها اللان لا يجرى عليهم في التطبيق وتوليد الحار ما في احوال الاستدلاله  
اللان في القول به احوال وتوليد الحار ما في احوال الاستدلاله في مذهبك لا مذهب حقيق  
ولو في مذهبك كالتفصيل في مذهبك في القول به مذهبك في مذهبك في مذهبك  
كان ان مذهب الحار في ان الاخر اذ في انظار تطبيق الكلام على علم

ما علم ان حال اللانم على احوال الاستدلاله هو الحق في هذا الموضع والحق في  
ورد ان مقتضى اللانم لا هو موافق له من السابق اجاب بان كونه حق بالعلم  
اللانم الحار اذ كونه ما هو موافق له من السابق اجاب بان كونه حق بالعلم  
اذا استعمل على شرطه الانيه وكذا العاكس ان يكون لانه للعلمه اذا وجد شرطه  
الانكاس من ان ان بالعلم اذ ان هذا التماس والحقية التماس على شرطه  
الانيه والانكاس واما بالعلم الالوصف المتوارف في علم النظر عن الشرط فقد يجرى  
ومر حين وجه الشرط هذا على بعد التيقن وان لم يكن ما ومن المكلف والتيقن  
والقان مراد المحقق ان اللانم في الاداء لانم لا هو موافق له من السابق اجاب بان كونه حق  
مخبره من الصدور عن البيان فلهذا واصلوا واعلم ان القول بان اللانم موافق لخواص  
الاستدلاله وادع على سبيل التعليل ان في احوال الاستدلاله من غير ذلك العقل لا يفسر  
الحاصل ما يجرى ثم ان حال يجوز ان يكون حق على تقدير ان يكون التماس الحار  
الانم الاستدلاله استة الان احوال الاستدلاله كالحس المستور واما التيقن  
وكونها انما يجرى في نفس الركيب كالسكال اذ في الاداء والاداء في رد احوال  
الاول بكونه انفسك الاول فانه الاحتياج في الاعمال والافاضة من اقله  
في الركيب التماس في احوال الاستدلاله في احوال الاستدلاله في احوال الاستدلاله  
كما يجرى الركيب في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
يعز ما سبق من انما كانه استهت في صار لانه لا انما غير مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
البيان ولينزها قال في احوال الاستدلاله ما عدا ما ورد عليه من كون خالصه في احوال  
الاداء ولو سلم باعتبار ان الاستدلاله فيها صارت كمن ستم فيها تلك احوالها واما  
صدور عن البيان او لا فذلك ان كبر امي غير الاعمال في احوال الاستدلاله في احوال  
مع وضوح العلم في احوال الاستدلاله في احوال الاستدلاله في احوال الاستدلاله  
جواب قال وان اللانم موافق لخواصه الانيه التماس الحار في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى







سبق الى التزم تراكم في البليغ معان خطابه زائدة على اصل المعنى لانه لا يحل عليها بل  
على معانيها الوضعية قالوا ان فعل الكون متعلقا بمكانا كادركه الفاضل قدس سره  
واما الاعم من هذا كلهم المحقق بان كونه في غير محله واحد بفعل واحد لا يكون متعلقا  
في اية ان القسم الاول متعلق بالسبق باعتبار تعدد إمكاناته والى القسم الثاني متعلق  
باعتبار تعدد إمكاناته فلا محذور في ذلك فلو كان له في لغة انفسه  
وسبق باعتبار ذلك الغير قلنا ان الابدان بزوال الغيرة رد على قولهم ان القسم  
في الامور اذا كان متعلقا بالسبق لم يكن الوجود ذاتيا قال ان لا محذور غيره اكر  
لا ياتهم غير الاكرم اكر غير هذا الجنس في بعض النسخ كعادرا قول وكما وجهه اما الاول  
فلانه اعتبر في غير الاكرم المطلق العوض اذا قدر وهذا وان لم يحصل على الكمال الا انه  
للعدد خطا وهو ان يعوض كل من ظلم بل يحسن اليه كما رر الله تعالى تحت والذين  
الغضاة بل بما يعوض عنهم بان يتوب عليهم فانه بحمد الله سلفهم قال البار في  
المتوفى في هذا الباب قول ان عر ولقد امر على التمسيم ليسر في بعض النسخ  
ليس المتعزاة ليسر في حال الدور بل ان ذلك داء وعادة لكن من هذا المتعزاة  
وتكر من علم معاداة لغز هذا الجنس علم معاداة لغز نفس من كاد الاكرم بالظن  
الاول في ذكر في شرح الكفيل في بعض النسخ في قوله شرط المنع من العاطفة ان لا يكون  
منفعا قهرا بغير ما يتوهم من انه يجوز ان يكون منافعها بل العاطفة التي غررت نفس بالكل  
في قوله فان الرجل الاكرم ان لا يوذره غيره فان الغرض من ان لا يوذره غيره هو ان كان  
كروما او غيره في ذلك الفقه في الشخص قالوا ان في قوله من هو مقتضى الاكرم يريد ان  
يكون في حقه التمسيم كروما او كاد من بعض الاكرم وسبق من لا يتصف من حيث العاطفة  
بعضه الا من حيث داء قلبه وان شئت ان تحمل القول موافقا لما ذكر في شرح  
الشخص فلهذا قوله كاد في قوله متعلق بتوهم لانه خلاف الظاهر وهو الصنف الرابع

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه  
في القدر

المستصلحة  
تحت المظلة  
تسمى

فانما يضره انما ولا يضره

الملك ان الاسما  
وارد على المص  
انصبا فانه  
من

اجتمع الرادفان في كل ما يتصور به ليل يرجع الفهم في سبق اليها وتبين بقوله  
من ان يكون جارا من زاوية وما بعدنا فاعل سبق فمعهم لان من لا زاد في الالف ثابت فيقول  
انما لم يذكر الالف الاولى للقاء على ذكر في الباء فانه لو لم يذكروا كان ان يكون قوله ان  
يكون فاعل سبق فانه يكون في ضمير وقد يقال قوله بقوله من ان يكون او افعال بكال  
رجوع المستتر في سبق اليها فانه يحتمل ان يرجع المصدر على ضمير كمال سبق و  
اقول هذا الفهم لمصدر سبق بوصف كماله في الخبر او مصدر المخرجه في سبق سبقا مثل  
حصول سبق على انه تصرف في هذا الفاعل ان اضافته مثل المنصوب على المصدرية المصدر  
ناصب لفظا او مخر او متصرف معلوم وعلى ما ذكره من غير عتصاف اما من مصدر حصل معز  
لما هو مصدر ناصبه فانظر في الالف والفاء ولا تسلك سبل العتصاف لانهما لا يقعان في  
الفهم اما متوقف على موصولتها فاشياء ما به دور لانا نقول ان الجمع الفهم متوقف على موصولتها  
موصولتها ونفس الفهم لا على العلم لموصولتها والعالم لموصولتها التي يتكلم به هو الفهم  
فاي لانا عرفت وقاد بهما التاكيد لان المهزوم في المطلق الفهم شيئا ومثل هذا الموضع  
موقوف في العرفا بالية وقد في فهم خليف المراد الفاعل على عتصاف من يجوز ان يكون  
الملك والاعتراف في فهم خلاو المراد او قال مصدر في الخبر لان الخبر الثاني في  
الفهم مهزوم الفهم فهو ما جعله مفعولا للفهم ان كانا متعديين فكلما رتبنا وان كانا  
متعديين فكلما رتبنا ان انقضاء الفهم من غير ان المراد بالفهم الفهم المصدر والظن  
ان المراد به الذي واو قوله الفاعل لا الصدق التولي على ما اوضحه في الملل  
ان كان الخبر على النسبة وعلى غير من انراوا في عتصاف ان كان الخبر على التمسك وعلى ان في  
لا صدق على الملل في اشكال متعدي فانت عتصافا بما لا يمكن فاذن والوقت  
فاكتشف باليقين على كيف في موقف افعال في فهم اتفق ان كانه على عتصاف اتفق لنا  
فلا ولا فاعل ان كل ما في رتبة لزمانة الفهم في شئك اليانة عتصافا في عتصاف في قول  
المتك كيف ذلك كما في رتبة دار وفيه الفاعل بقوله على عتصاف دار فاك في عتصاف  
فكم باقية على العتصاف في كون عتصافا لعتصاف المخلص اقرب الى الاستمرار والاطمع

۱۱۱

الناس عليه من كونه مراعىا على انه يعرف بقرره جميعا كما في المذاهب الثلاثة  
 بخلاف المراعاة واما انما به عن المراعاة فلان الثالث مقتضى سلكه الطبع  
 ان من قدر على كمال لا يشك في هذا الكلام ردة على المؤيد حيث علم انه لا يحتمل  
 كونه مراعىا لكان او لا اما ما ذكره من ان الاول ان يذكر في شعور المحاطب  
 كمال التكلم في المعرفة والمراعاة فانه لو كان من لا يعرف ولا يراعي او يعرف  
 لا يراعي فطلي السامع لا يبين من الهم انما ضده وحقا به ان الطائفة المراد  
 بالآخرف بالحياء من مؤيد كذا فطلي السامع واعتقاده وقد عرف انما المعرفة  
 عن المراعاة واما انما يكون المحاطب لكان يعتقد ان التكلم براء او انه لا يراعي  
 او لا يعتقد شيئا منها وعلى الاول لا يجازي على الثاني فلو كان التكلم عند السامع  
 كالعدم وعلى الثالث فهو حكم المراء عند المحاطب لانه اذا علم كونه عارفا  
 بمحل مراعاته يراعي الظاهر لا يثبت صفة كمال ومعرفة علمها فلو كان لا يشك  
 فاقول فانه غير تمام لانه كماله يذكر شعور المحاطب بالمراعاة لم يذكر شعوره  
 بالمعرفة فليسا كذلك فلو ان الشك فاعلم مقتضى يجوز هذا الاسم كونه وتقدم كونه  
 للاهتمام ايضا فلو كان هذا الكلام قد ذكره في سبع الاول بالسامع  
 عن اليقين دون الاخر من قد ذكر في الاوهم دون الاول في السلك لا يجوز ان يكون  
 المركب لمجرد الاخبار اذ لم يقد علم في الشك ورد الانكار ان سبق  
 الى الغير عند السامع عن اليقين كما ذكره في الكلام المذكور في المالكه جازان يحصل  
 به في الشك او رد الانكار فلا يكون كونه لمجرد الاخبار لا زما عند ولا في العقد  
 اليه ولو لم يكن عليه علم الاخبار لانه لو كان من قبل الاوهم لما تميز مركب  
 رتبة منطلق العقد عن اليقين اليقين جازان في هذا مطلق الاخبار بل من قد  
 علم في الشك ورد الانكار وليس في نظر الاخبار خاصية تركيبية في نظر

الار ما عرفت ولا هو من احد  
والله اعلم بما توكلون تركب  
مطلق الاضمار بل مع قيد  
فان خاصية تركب هي تطلق  
فيما عرفت ان تركب في الكلام  
هو التركيب المسمى بالتركيب



[illegible]

و بعد السور مدحه فاطمة  
ان الحق فاكروا الى اخص  
العلم و قوله الى السور  
ان قوله الى السور  
قوله ان اية علم  
قوله الى السور  
قوله الى السور  
قوله الى السور  
قوله الى السور

اوضح لطيفة اخرى هكذا ينبغي ان يفهم فاقول لم يقل من غير الشك من العصبية في هذا الحكم  
 الصانع على ما لا يكون وقوله ليس بخاصة بل هو اعم من هذا الصنيع بعد ذكر  
 كل من تلك الخواص بعد تركه وقد يقال في نفسه كلمة غير مورد ذكره في الاستيعاب والافاد قال  
 كذلك بعد تركه بدون لفظ ان يكون مقتضاه على ما ادعى اولوية المورد فيحصل المقصود ولا يخفى  
 انه تعالى لا دلالة له عليه على اصله وبالله فلهذا الظاهر رد على المورد على ما توهم فذكر  
 ترك التركيب متعلق بقول وفوقه لكن اختصاصه بترك التركيب ايام لطيف فاما طريقة  
 الطائفة في الاختصار سواء كان ولا يخفى ان ليس مطلوبها من منطق ترك المسند اليه فانه  
 لا بد ما ذكره الفاضل من ان اختصاصه الوصف بالاختصار مائة عشرة فروع الاختصار  
 موقوفة بوثيقه ان يقال هذا ليس بوجه او لم يكن واقفا موقوفة وقد يقال في نفس كلام الشارع  
 بغير الطريق الذي يتحقق فيه الاختصار والاختصاص في الامة لا بانية لانه الاصل في المقصود  
 للعدول اقول ان ارادوا بطريق الذي يتحقق فيه الاختصار يكون هو ما سبق ذكره مع ان  
 المتعب عنه بطريق الذي يتحقق فيه الاختصار لا يخفى بعد وان ارادوا الحكم فكله اضافة الى  
 الاختصار ما ذكره في الامة فذكر على طرفة الفصل مع الوضوح في الامة وتوضيحه هذا استدع  
 منه من مائة فدان اضافة المسكن وما لم يضاف بعد اختصار المضاف بالمضاف الذي باعتبار  
 متعلق المضاف وضافة الطريق الى الاختصار بعد اختصاصه باعتبار كون طريقه موصلة اليه  
 ولا شك ان الحكم الواقع في الاختصار ليس كذلك بل اختصاصه باعتبار كون واقف فيه فعل  
 ما ذكره الصانع بالعدول عن الوصل فذكره تجاراة الله ان ما ذكره الفاضل خلط الوصل  
 والضافة وما اختاره هذا القائل فكيف الوصل والضافة اللهم الا ان يدعى  
 ان الحمل على الضافة الامة اول وان كان موقفا الى الحجاز على انه الامر لكون طريق الاختصار  
 بهذا الخاصية للحكم المحذوف من المسند المطلوب اليه فلهذا في غير تركه قال ان لم  
 تحذف في لفظ المسند اليه لم تحذف لوطية لما سبق ذكره ان قوله على لفظ المسند اليه فقط كذا  
 يعني ان المراد بلفظ المسند اليه كذا اللفظ فقط والامة المحذوفة من المورد بانه الظاهر  
 وقد يقال انما ضربا بالمتناول الغير المتكفي فانه وان لم يكن ملفوظا اليه لا بعد محذوف بل المذكور

اللهم اني ادعوك







١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢

وقوله وبهذا يخرج معرفة البرر إشارة الى وجه تسمية علم العمل على المعنى الحقيقي وان عمل النور والاشهاد  
على انه نور وانما يشترط ان العلم في هذا المعام انما يطلق على الاصول او المبادئ كما هو ظاهر من سياق كلامه  
وذلك بناء على تقدير العلم في هذا المعام انما هو العلم بالاشياء او المبادئ كما هو ظاهر من سياق كلامه  
او المبادئ ومنه يقال قوله الذي يشترط في السبب عموما كونه اشارة الى الله تعالى لكل المبادئ  
فيه محال فانه لا يمكن ان يطلق العلم على نفس الامور انما يطلق على العلم على ما قال ابن ابي حبيب علم التعرف على الاصول  
وقال بعض القاصدين علم اصول الفقه معرفة ذلك العلم اجمالا وقال البعض ومنه علم الكليات  
معرفة خواصها والعلوم العلمية ومنه معرفة خواصها والعلوم العلمية ومنه معرفة خواصها والعلوم العلمية  
مساغات المعاني وعلم جموع الناس على المحارز فيسقط ما افواه معرفة القلوب فيحصل بلفظ المعرفة ما هو  
كما ذكره القاضى او بقوله الخ. ولا يبعد ان يقال المراد من ذلك المحارز وعلمه في علم العمل  
معناه الحقيقي لان اسما العلوم المدونة انما يطلق على الاصول او على معرفتها او على المبادئ او اصولها  
منها ومعرفة اراد التكميل المعنى الواحد في كل من مختلفه كسبها ولهذا علم بان الاصول والمبادئ  
سبها واصلا فعمل هذا كونه اشارة الى المصداق في اللغة ايضا وكون المراد بالاشهاد  
فيما بينهم اشهادا في مثل هذا المعام اقول غاية ما يمكن ان يتخلف في وجه صحة علم المعرفة لا اصول  
على ظاهره كما ان المراد معرفة اراد المعنى الواحد على الوجه العلم في معرفة الاصول والاشهاد على اصول  
لكن ظاهر كلام القاضى حيث قال فان العارف بالقول عند البيان يتكلم في اراد المعنى الواحد لا اصول  
يقصد في عبارات مختلفة ربما يشوبها جهل معرفة اراد المعنى الواحد على طلبة هذا الاراد لا اصول  
وزا طلق العلم على هذا المثل سائلا انما يطلق على ملكة استحضار القول عند طاعة  
به سائلا وهذا الملك ليس على تلك الملكة ولا مستل في لما علم ان اول طلبة صريح  
ان المعرفة علم حقيقيا فانه لم يكن ان معرفة اراد المعنى الواحد في كل من مختلفه محارز  
في الاصول او المبادئ لا محذور لفظ المعرفة فليدرك انه لا محذور لفظ المعرفة في الاصول او المبادئ  
علم انه في مناقشة الاخوة قال في كل ما يدعى تحت قصد غير ان العلم لا يستوفى  
العلم لا يتناعه الحقيقي لا يتناعه حصول البيان لا يتناعه العبد في اعماره ولعلم المعنى  
في اعماره والذهن لا يتناعه في الخصوص ولزوم كونه ملكة اراد معنى المعاني في  
الطرق عالما علم البيان والاطلاق لا يمكن ان لا يتناعه في اعماره في اعماره علم ما يسمى  
فعله من غير تخصيص لمعنى اراد معناه اشارة الى استغناء كونه العبد في اعماره او الذهن



وقوله ولا تفضل لا لانتهاه بالفضل اشارة الى استغراق الحق وقوله التفضل  
بقوله بالفضل لانه لا يتم على تقدير الاستغراق الحق وانما التفضل المطلق بالانهاه  
يكون محالاً اذا كان بالفضل اذ لا يتحمل التفضل بالقوة لطلوع ما لا يتناهى كقوله التفضل  
بالقوة لا لانتهاه بالقوة وانما التفضل بالقوة لا لانتهاه بالفضل وكما ان يكون  
بالفضل متعلقاً لعدم الشاهد لان لا يتم على تقدير الاستغراق الحق هو التفضل لا لانتهاه  
بالفضل وانما انما بالقوة لغير التناهي

فان معنى الفصل  
بالفضل ان يمكن في قوله  
ايراد المعاني في قوله  
وقوله ان يفتي نظامه  
بين المسامحة والعدل وكذا  
مورد

هذا

هذا هو المعنى الذي مر عليه في قوله ولا تفضل لا لانتهاه بالفضل اشارة الى استغراق الحق وقوله التفضل بقوله بالفضل لانه لا يتم على تقدير الاستغراق الحق وانما التفضل المطلق بالانهاه يكون محالاً اذا كان بالفضل اذ لا يتحمل التفضل بالقوة لطلوع ما لا يتناهى كقوله التفضل بالقوة لا لانتهاه بالقوة وانما التفضل بالقوة لا لانتهاه بالفضل وكما ان يكون بالفضل متعلقاً لعدم الشاهد لان لا يتم على تقدير الاستغراق الحق هو التفضل لا لانتهاه بالفضل وانما انما بالقوة لغير التناهي

ان يستعمل التفضل مطلقاً لا لانتهاه بالفضل اشارة الى استغراق الحق وقوله التفضل  
مطلقاً لانه لا يتم على تقدير الاستغراق الحق وانما التفضل المطلق بالانهاه يكون محالاً  
اذا كان بالفضل اذ لا يتحمل التفضل بالقوة لطلوع ما لا يتناهى كقوله التفضل  
بالقوة لا لانتهاه بالقوة وانما التفضل بالقوة لا لانتهاه بالفضل وكما ان يكون  
بالفضل متعلقاً لعدم الشاهد لان لا يتم على تقدير الاستغراق الحق هو التفضل لا لانتهاه  
بالفضل وانما انما بالقوة لغير التناهي

فان معنى الفصل  
بالفضل ان يمكن في قوله  
ايراد المعاني في قوله  
وقوله ان يفتي نظامه  
بين المسامحة والعدل وكذا  
مورد

هذا

هذا



جعل من حقيقة الدلالة كما هو للدلول لا انه في هذا المقام يترك المعنى حقيقة لها  
 والا يترك ان يكون معروفا او المعنى الواحد في طرق مختلفة بعض مرادها لا يكون  
 وانما بعضها او نحو ذلك ووضوح ولا لاها بهذا المعنى من علم البيان في شيء وليس كذلك  
 فان التوابع البسيطة لا يكفل الاستدلال بها او القول بغير ان يقال بوضوح الدلول  
 او بوضوح يستلزم بوضوح الدلالة او بوضوحها **قال** ما مر من ان ايراد معنى مفرد ان يوصل  
 عند الايراد في علم البيان على وجه المزاية **قال** ليس بشيء لا سيما عند علم البيان في  
 على ان المراد بالمعنى الواحد المعنى التركيبي ثم الظاهر ان ما ذكره اشارة الى ما ذكرناه  
 علم البيان فقلنا من بعض الشارحين من انه لا يلزم ان يكون علم البيان في الدلالات  
 العقلية المفردة فقط وانما اللازم ان لا يكون في الوضعية فقط بل في العقليات المفردة  
 وفي الوضعية والعقليات جميعا لان ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة الموصولة  
 فكل مجموع ولكن ما يكون الطريق الاوضح غاية الوضوح من الوضعية ما هو من  
 العقلية بناء عليه بان الذي يعرف فادرك المعنى في حدود البيان سواء ايراد المعنى الواحد  
 في حدوده لانه في الدلالة الوضعية بل في الصلة واللازم من هذا ان يكون المعنى  
 وحده فكله خارجا عما مع العقلية بان يكون هي ايضا مراد من راس الوضوح وانما كان  
 الفاصل قد بين من ان الدال بالوضوح كاصوات الميراثات فلا اعتدوا بالوضعية  
 لا اذ كان لا مع غير ما قصد به **سئل** بان المخاطب اذا كان من لا يفهم الاصول  
 المعنى لزم السمع ان يجاهد عايشا به فكل مع ذلك قصد كلامه معنى زائدا منه ساج  
 هو جوده من الخواص وعادة المعنى الحال وبذلك يرتفع عن مراد تلك الاصوات على ان  
 هو زائدا على كثير من استجابات الزاكن فليعلم ان الدال بالوضع مطلقا ليس  
 لخاصات السموات وهو ذلك ايضا جعل المعنى انفسه من اصول علم البيان بعد القول  
 بان هذا كما قيل وقد جاز معنى قوله على العقلية على الانفراد ان هذا لا يراد لاسا في  
 لاني الدلالات العقلية غائبة عنها قد يكون على الانفراد عن الوضعية كما في الحارات

لام

وكن

الاول

وتكون مع الصلة كما في القضايا التي تكون في علم لان عدم اعتبار الوضعية في الي  
 صرح والاسئلة لال لعدم اربعة الموضوعات فابعد لانه لا ينافي اعتبار الدلالة  
 على والتحقيق ان الدلالة على الموضوع لا ممتدة في الحارات ايضا وشك الى ذلك انهم  
 مرادها بان الحارات استعمالا من المقدم الى اللازم وحكمها بانها بلع من الحقيقة لا يكون  
 الشيء بيقين **قال** واللازم في المورد مطلقا فمعرفة تحليل المعرف بالآخر ارفع من ان يحصلها  
 والا من الكيفيات ان كانت على ظاهرها او على الملكة والمضيق بالاعتقاد ان تلك الاصول  
 وعلى كل تقدير لا يجوز تحليلها بعد غايه **قال** ولم يقل في زباني تلك المعرف سواء  
 كان المعرف على ظاهرها او بعين الملكة او بما هو حصولها انما هو على المعرف والمكون في قول  
 لاورد المعرف والمكون على ان ما بين ذكر الوقوف على الثالث فظاهره ان الظهور من غير  
 احتياج الى اخرية الوقوف من معنى المقصود **سئل** للاشارة بان سببها لانه  
 ليس بالاسباب معرفة بالماضي فامطوى ذكرها في ذكر المورد اقول قد ثبت ان  
 ليس مراد القابل بالسبب السبب العام ولا القرب لان الملكة والمعرف المذكورين  
 ليس هما سببا تاما ولا قريبا وكذا المورد لا حصول فلابد من المحقق في قوله ليس  
 الاسباب معرفة بالماضي ايضا المراد بالمعرف المذكورة المعرف التي يحصل من الملكة  
 من معرفه لا حصول والقواعد تكيف بطون ذكرها في ذكر تلك المعرف العام الا ان قيل  
 معرفتها في كلام القابل على المعرف الحاصل سببها فانه مع الاعراض الاخرى ان يكون  
 الاول او يقال معنى انطواء ذكرها في ذكر المورد انه يفهم من المعرف بعد كون المعرف  
 سببا اقرب عدم كون معرفه الاصول كذلك ما يطرح الاول **قال** وبما خلاصه  
 رجع اليه في هذا المقام صرح في ان البحث في البيان عن احوال الركس من حيث  
 المطابقة ويدل على ذلك صرحه في شرح قول المعنى لما كان علم البيان في الان  
 حصل تمام المراد والاصابة في مطابقة المقام لم عدم المطابقة ان يكون على ما هو  
 مقصود البيان الى غاية التي هي المطابقة لمعنى الحال بعضها وهو مطابق للاصول

ذات



2

75



لم يكن بعيدا عن ان يتوقف في باب النظر يعني ان المتوقف على النظر  
 هو ما يستلزم من ان العلمين فلا بد ان يكونا ان يحصل بالانتماء او العلم فلا يتوقف  
 على توقف على تمام المراد على العلمين على تمام مراد المراد من ان لا يتوقف  
 لان المتوقف على تمام المراد لا يكون بدون المتوقف على المراد او العرف بل لا بد ان  
 عند الا ان يوقف المتوقف على شيء لا يستلزم توقفه على المتوقف على كل شيء  
 فالمتوقف ان يقال على المراد وتمامه ان لا يكون على شيء بل يوقف المتوقف على المتوقف  
 على المراد من كماله على المتوقف على المتوقف السابق انما هو المتوقف على تمام المراد  
 السابق فلهذا علمنا ان المتوقف على تمام المراد يستلزم العلمين لان المتوقف على توقف  
 على المتوقف على المراد المتوقف على المتوقف من القول بان المتوقف على تمام مراد  
 الى العلمين ان المتوقف على المتوقف لان المتوقف على تمام المراد الى العلمين لا الى العلمين  
 فقط انما هو من تمام المتوقف على تمام المراد المتوقف على المتوقف على المراد المتوقف  
 على المتوقف من تمام المتوقف من توقف المتوقف على العلمين في تمامه على تمام  
 ولم يصرح بالمتوقف على المراد بل بالمتوقف على تمامه على العلمين فلا بد ان  
 على الا انما هو متوقف على المتوقف على المتوقف على تمامه على العلمين  
 هو المتوقف الى العلمين لان المتوقف على المتوقف على تمامه على العلمين  
 المتوقف على ان يوقف على ما قبل او بعد من العلمين في جميعه الى تمامه من العلمين فلا بد ان  
 المتوقف على تمام مراد العلمين لان المتوقف على تمامه على العلمين فلا بد ان  
 متوقف على ما قبل المتوقف على ما يابى به فلا تمام المراد بالمتوقف على العلمين  
 يكون وانما هو المتوقف على تمامه على تمامه خارج عن حقوق البشر لا بد ان لا يتوقف على

مراد من  
 المتوقف

لا بد

ولا يمكن ان يوقف على العلمين على الا انه لا بد ان يكونا ان يحصل بالانتماء او العلم فلا يتوقف  
 على توقف على تمام المراد على العلمين على تمام مراد المراد من ان لا يتوقف  
 لان المتوقف على تمام المراد لا يكون بدون المتوقف على المراد او العرف بل لا بد ان  
 عند الا ان يوقف المتوقف على شيء لا يستلزم توقفه على المتوقف على كل شيء  
 فالمتوقف ان يقال على المراد وتمامه ان لا يكون على شيء بل يوقف المتوقف على المتوقف  
 على المراد من كماله على المتوقف على المتوقف السابق انما هو المتوقف على تمام المراد  
 السابق فلهذا علمنا ان المتوقف على تمام المراد يستلزم العلمين لان المتوقف على توقف  
 على المتوقف على المراد المتوقف على المتوقف من القول بان المتوقف على تمام مراد  
 الى العلمين ان المتوقف على المتوقف لان المتوقف على تمام المراد الى العلمين لا الى العلمين  
 فقط انما هو من تمام المتوقف على تمام المراد المتوقف على المتوقف على المراد المتوقف  
 على المتوقف من تمام المتوقف من توقف المتوقف على العلمين في تمامه على تمام  
 ولم يصرح بالمتوقف على المراد بل بالمتوقف على تمامه على العلمين فلا بد ان  
 على الا انما هو متوقف على المتوقف على المتوقف على تمامه على العلمين  
 هو المتوقف الى العلمين لان المتوقف على المتوقف على تمامه على العلمين  
 المتوقف على ان يوقف على ما قبل او بعد من العلمين في جميعه الى تمامه من العلمين فلا بد ان  
 المتوقف على تمام مراد العلمين لان المتوقف على تمامه على العلمين فلا بد ان  
 متوقف على ما قبل المتوقف على ما يابى به فلا تمام المراد بالمتوقف على العلمين  
 يكون وانما هو المتوقف على تمامه على تمامه خارج عن حقوق البشر لا بد ان لا يتوقف على



Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of verse or prose.

[illegible]

23



هذا المقدم على كونه شمس ثم المقصود ايضا وهو وجه تاخير البيان في الذكر ونعم على الشرح على  
 معنى الجود والفعال في وجه ترتيب كون البيان كذا كركب انفس الى المعاني على كونه شمس  
 لا مستعمل في الازمنة او اعتباره وحده على ما ذكره في هذا الترتيب ان البيان لا كان جزءا  
 او جزءا من اقسامه فكان كذا كركب لان كثر ما يطلق اسم الكل على الجزء ونسب الجزء الى  
 الكل فكان البيان هو المعاني بزيادة اقسامه ولو انفسه على نحو المذكور لم يترتب ما ذكر  
 وذكره في المقدم على وجه الاتصال الهما ولو تنقصا في اعتبارهما في غير المقدم فان تنقصا في المعاني  
 بالنسبة الى البيان ما صار هذه الزيادة تنقص ما صار في البيان وان قيل في وجه  
 لان لما امرى تحت منهما احد مما افادته المركب فواضح انهما كيفيتهما ولا شك  
 ان في البيان انما تحت في الثاني فان كان تحت في الثاني انما عن الاول  
 فمطل كما هو الظاهر في التنازع عند المحققين والناظر في فلاحه للجزء وان كان يا شمسها جميعا  
 كما اخبر به هذا السائل كان البيان جزءا لكنه ليس جزءا مستلزما لزيادة انفسه ليس في الكل حتى  
 جعل جزءا اكبر على ان جعل المركب الخسيس او اظهر ما افادته المركب الجباري  
 بعد التوقف لا لا سلب الطبع السليم والافضل من التبيين ثم ان امر من على قول الشرح  
 على معنى الترتيب بان الترتيب مع ضم اليها لا يترتب على ما ذكره فانهم تلاحظوا ضرورة بيان  
 الاقسام حتى لو كان الزائد هو ما آخر لم يترتب ما ذكره وان قيل لكون الالفاظ الاربعة  
 من الترتيب اعني كسر الالفاظ الخمسة الى الالفاظ كان البيان له من المعاني لكون  
 على من الترتيب المعاني عن الاصل ولا بد في معنى الترتيب من معنى الاصل علم المعاني  
 علم المعاني بزيادة اقسامه وهو لا مستعمل في لانه لا يترتب الا بزيادة اقسامه فافهم  
 مع الالفاظ في دلالة الكلام مستعمل في هذا من الالفاظ مع الالفاظ لا بانه مستعمل في كون

بيان

البيان

الالفاظ في دلالة الكلام واختلاف البيان واصله ما ذكره الكاشي وهو ان من لم  
 البيان عند استعمال قواين الكليات اعتبارات علم المعاني مع زيادة ما يخص علم  
 البيان لما افادته في البيان من ذلك اذ ليس الامر كذلك واصله الكلام ان زيادة  
 ترتيب الالفاظ في الترتيب والافاض على معنى حتى ان يكون مقدار زيادة علم المعاني  
 فان يده كما لا يصل في المقصود وملكه مع وجودها فالاولى ان راجع الى زيادة علم المعاني  
 من رتب الترتيب كما ما وان لم يكن هذا امر لا بد ان يكون علم البيان منسوبا الى رتب  
 الملك او الترتيب او اذراكها لا توقف على المعاني ما في معنى انفسه من معنى المعاني لكون  
 ان كان علم المعاني تحت من افادته المركب لانه امرها وعلم البيان من كسره على  
 الالفاظ وانما يكون كسره على الالفاظ على ومن التمام يتبع ان يكون بعد اعتبار كون  
 معنى تلك الالفاظ هو انما للبيان ان من رتب الشرح من الترتيب ان انفسه من اقسام  
 والمركب من الترتيب كما علم المعاني مع زيادة اقسامه واما ما يقال في ذكره ان الترتيب  
 الالفاظ هو ما بينهما المراد في وساما على الشرح على معنى الترتيب وهو بر صفت الاول ان  
 كون البيان ما من المعاني ما هو لا سماع حواج باب علم من جهة فلهذا هو بطلان  
 جمع وهو ذكر المعاني في هذا المعاني قيد في الالفاظ لا فواح البيان على ما عرفت الالفاظ  
 والتباعد بين على الترتيب بالنسبة الى الترتيب فافهم لان مع الفارق لان علم الترتيب  
 واصل في هذا الترتيب وهو صنف الثاني هو اقسام المعاني الالفاظ على ما عرفت في اقسام  
 المعاني بالافادته لا سماعا الى كسرتها كما يدل على هناك ايضا في شرحه  
 رعا كان على عكس المقصود اقل تسلسل انما حال رعا لا مكان الترتيب بان رعا ان البيان  
 على كان بزيادة الجزء الا في الترتيب على الاجزاء السابقة بسبب فقه كل الكلام في  
 على معنى الترتيب اقل قيد تحت المقصود وكونه من المعاني بزيادة الترتيب من المركب  
 ولا يخفى ان ما ذكره الشارح في ادل على عكس ذلك وان كان كل رتب للتحقيق

علم

كلامه م



وكبرى العباس فمذوق جعل الكلام قيا **قيا** انما يكون مخير لما كان شارب  
 ما حره وكل لا يدل على وضع التالي موضع المقدم كما يدل على اللزوم فالسبح فحينئذ  
 التاخير ولا يخفى ان اساءه ان لا لازم لها وهذا معنى كونه سائنا للشيء ولما كان لزوم  
 لها سبب التاخر الظاهر من لزوم بل يانه مجرى المركب من المفرد لم يجعل الكلام قيا  
 اسبثا انما اسبثى فيه من المقدم **قال** او الا سبب لا يقع جواب لما  
 بدون التاخر **قال** سبب لا جرم في الاصل لا بد على انه من الجرم معنى المطلق فخرم ايم  
 لا معنى على النسخ فان اعترض الاصل فالنسخ لا بد من انما اثره لا لا فالنسخ حقا انما اثرنا  
 ان حتى ذلك حقا وموجب البعير يكون ان اذ من الجرم معنى المركب فمحل ما في جواب  
 ولا معنى الكلام مقدر جواب له كما قيل لا يقدم المعالي على البيان فاجاب بلا ان ليس  
 الا انه كذا كذا ثم قال جرم انما ان كسب كونه من المفرد واحد **قيا** انما اثرنا  
 في موضع الصفه كذا وفي الثانيه تعالى من مركب المركب **قيا** العالم معنى التشبيه  
 محل مركب على ما اقتاره وجه الذي شرح الكشاف في انست من بزرگادون  
 من مركب من ان المعنى سبب في مركب من مركب لا دون مركب من مركب كذا يدوم على  
 مركب من مركب لا جرم الى النسب والقرب **قيا** سبب كذا اصل مركب ان جعل المفرد  
 للبيان وينتد مضاف ومثل جعل الطرفين متطابقين مجرى مجرى اخرى ومثله مجرى  
 مثل مجرى المركب من المفرد لمحل هذا القرب **قيا** اجتناب لفظا معنى فليتنا على وعلى مفرد  
 الطرف متطابقا لمذوق كذا في مركب كذا لا يخفى **قال** مذكورة في النص على طريقه  
 التدرج ان صورته فيل يخرج منها المفرد والاحكام كذا افضل وجهه في تفصيل الكلام  
 معناه **قيا** تفصيله فانه متحول للحصل من متحول او متحول من متحول ومثله على انما  
 ومثله ان يكون متحول **قيا** كذا حال الامام من انما حال كذا ان لم يقع منه في هذا المعنى

المركب

اللاح

اللاح خلاصه من اصل السائل **قال** وليس هذا هو السائل الذي يقع على اللاح  
 في القسم الثاني لمقتضى الحال اعني ما يقتضي ما اورد الى ان يرد من الدلالات وضعيه  
 والتساوت المقدم من قول قيا **قيا** انما هو التساوت في انفسه انما هو التساوت  
 او مقتضى ما يقتضيه التساوت في النصفي عند الوجه يلزم لا سبب له وعند الظاهر  
 وهو لا لا هو متصل **قيا** اخرج من غير مخرج الحكم ما ذكره في الدلالات مقتضى لكل  
 يوجد مع جميع باب التساوت **قيا** وكذا سوره الاستعاذه وتساوت وتساوت انفسه  
 الحال غير هذا الوجه ومع الحكم به ويؤيد ذلك ما وقع في بعض النسخ ان يقال ولا  
 على وجه هذا الكلام عند اولى الافهام وقد قال سبب كذا في اخر هذه المقدمة ان  
 الكلام مع الزكي بيان معناه والكلام مع الغبي معنى ان الاول بيان سبب من الا  
 اعتبارات المنطقيه بالانسان است العالي بل برهان سبب ما لا يقتضي تارة  
 الى ان يرد من الدلالات وصفه وعلى هذا التساوت الذي اشار اليه بقوله  
 حياه منسوخ فيما سياتي فيكون متصلا لا بعينه التفصيل وانست خيرا ان ما ذكر  
 انما تم ان كان المراد بالبعي البعي مطلقا لا البعي بالنسبه الى من هو له في الزكاه  
 و متوصل تردد **قيا** الفاضل الا انه ما ذكره بالمراد الى المساواة الى المراد ان كان  
 يحصل منه هذه العايدة اعني دفع هذا التوهم من اول الامر لكن توهم ان ما سياتي  
 متعلق بنفس النصفي ومقتضى على التساوت فيها وهذا التوهم انما هو  
 الاول كما لا يخفى فيكون بقوله المساواة مراد من المساواة الى البراب **قيا** المتعلق  
 الى احوال لا يخفى ان مقتضى الكلام مقتضى كلاما لا يقتضي في السائر الى ان يرد من الدلالات  
 وضعيه وفي محله مقتضى تامل فان الزيادة على الدلالة هو ضعفها فالحاصل بعد ذلك  
 خلاصه كونهما معا مستورا في التاخر وراعيه التوهم من هذا الكلام انه يقتضي

في القسم الثاني لمقتضى الحال

قال



القاء الى الدلالات الوضعية هذا ليس صحيحا او حتى الدلالة الوضعية تنصرف  
 على الالفاظ وعلى تقدير عدم توقف خشي الدلالة على الالفاظ باعتبار ان المراد  
 بها بقاء العلم اعلى كون المعطى حيث يفهم المعنى وهذا غير متعلق عن المعطى  
 سواء التي اولها توقف القاء عليها ثم ولو قيل محتمل بان المراد الالفاظ  
 الى ملاحظتها فلا كلام في عدم حسنة فالاولى ان يقال معنى تارة قد يكون  
 ما لا يتوقف عنه عن الكلام بانه الكلام الاول على ان الالفاظ الى العالم على الكلام  
 ما لا يتوقف في تارة قد المراد الى ان يزيد من دلالات وضعه هذا قد اشرنا الى محاسن  
 الى ان الكلام للمعنى هذا شعوبا اخذت من ان يتوقف على حال هو الكلام الكلي  
 كمنه فصرح اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلا بد كثيرا ما يعطى حكم الكلام  
 ولا كذا لكل اعطاء حكم الدلالة على ما عليه لتمامه فمما لم يعلم ان المراد ما لا يتوقف  
 على التوقف على كل عام ما ارادوا التكلم عند القاء الكلام من انظار الى ان يزيد من دلالات  
 وضعه وعلى الثاني الكلام الذي لا يتوقف في ما وضعه تمام ارادوا التكلم عند القاء  
 الى ان يرد منها التلخيص والاسكان بانه اكبر التفسير لا سيما من الكواهن  
 المسجل مما هي موضوع لها فانها ليست سمها من زنة في امور انما هي  
 في معنى الراكب المسند المحرث عنها اي على انما اليها في هذا العلم مع ان لا انما  
 في تارة منها المسند هي فيها الى ان يزيد من دلالات وضعه وان افسر في التارة  
 في ما ارادوا التكلم عند القاء الى ان يزيد من دلالات وضعه وعلى ان يقال  
 لا معنى تلك المعاني المسند هي فيما بل المعاني الراكبة للمعنى الى ان يزيد من دلالات  
 وضعه ولا يمكن ان يكون من حيث يستعمل فيها بل من حيث القاء وتما

معاني قد وضع في هذا العلم مع ان لا انظار خافهم **قال** على معنى العلم والقول  
 او على معنى السببية على الاول مراد بانظم المعنى القصد الى وبالها ليد الخاضع  
 وعلى الثاني بالعكس والمراد من المعنى ليد وبالها ليد متعلما بتوثر وجهها لا يتناول  
 انظم السببية على المراد انما لا يتوقف على انه ينظم بوصف بناء كذا  
 قبل القول لكن ان يقال معنى الكلام يقتضي ما لا يتوقف في تارة الى ان يزيد من نظم  
 بناء كذا والنظم السببية على المراد من المعنى القصد الى العلم الثاني من المعنى قد زاد على  
 انظم المذكور ولا جرم في صدق على ذلك **قال** بما يستلزم ان يكون الالفاظ  
 الى لفظ النظم من في تارة **قال** هو كون الالفاظ الكلام نفسه للنظم على ان يكون  
 للنقول والالفاظ باللفظ لا بالمراد **قال** معنى انما ليد وبالها ليد جعل  
 القول في جرد الالفاظ والرجوع عن حكم النسق كذا واللفظ لا النظم مع انما  
 حيث جعله جرد الالفاظ السببية المستند من نظم القواعد التي هي مواهب خفية  
 ولما جعل العاضل كونه في وجهها ليد وبالها ليد اقرب الى المعنى وانست حيزا  
 على قدر كون اللازم للقواعد وانما جعل السببية ليد وبالها ليد **قال** او ليس وضع  
 الالفاظ الى ذلك لا يستلزم الدور لو وقف افانها ليد على العلم كونهما خفية  
 يستلزم السببية الى غير ذلك لا يستلزم جميع احد التباد من على انما توقف العلم  
 باختصاصها على العلم بها نفسها ابتداء مع ذلك ما يهيئ الى العلم باللفظ بها في وجهها  
 الى سميتها فائدة شهادة التوحد كذا وكذا المعنى في حارة التوحد من ان وضع القواعد  
 ليس لانها وجهها ليد على معانيها في ذمها ليد باللفظ لا يستلزم الدور  
 يترك على الوجه الا عطا وحالها واهضار لاني ذمها ليد باللفظ لا يستلزم الدور



















عنه الاول فافهم **قال** والمحقق لا يشهد شي ولا الجواب ما يشهد فلا يشهد  
الظاهر من منع ما لا يشهد عليه فلو كان يشهد لكان على كونه جميعا  
**قال** ريبا من الفاعل فيحصل بعض ان الفاعل لا يخلو عن المضاف  
في تلك الموضع سبورا وانما يثبت فيحصل الفاعل او ان الفاعل يستلزم  
على ما ذهب اليه المبرد من جواز دخول الفاعل في الفاعل فيحصل ويجوز حمل  
على تقديره المستند اليه فيكون له معنى في الفاعل او على تقديره المستند  
ليكون الفاعل على طوري وان يوقف عليه سوف يوقف على قوله سوف يوقف  
توقف سائق **قال** لكون كل واحد من جنس على اختصاصه فيكون بالحيث  
لان هذا لا معنى له ايضا فان التوقف عليه فيكون في ضمنه ان كان في  
ضمنه من جنس واحد او في متعلقه الذي ايضا لا معنى له في التوقفات كما جزم  
فلا بد من التوقف التسلل بل لا يلزم الدور في بعض توقف على نفسه فيقبل قد ثبت  
من كل تقدير انما يتوقف على بعض المجرى الدور المعنى المشهور وانما العلم ان هذا الكلام  
الذي في حاشية حق الكلام ان يقال يتوقف على نفسه على معنى ما في حاشية  
او يقال على توقف علم معاني الاقوال لان في الدور والتسلل على ان على تقدير علم المعاني  
وقد يقال لا يخفى ان من هذا المجرى الدور المعنى المشهور وانما العلم ان هذا الكلام  
وكل منها خلاف الظاهر في وجوبه فيكون كذا في حاشية مستند في حاشية  
بعض الاول المحقق على ان لا يمكن ان يقال في الدور المعنى المشهور وانما العلم ان هذا الكلام  
هذا في الدور المعنى المشهور وانما العلم ان هذا الكلام وانما العلم ان هذا الكلام  
والسلسل على الثاني فيحصل الدور والتسلل وقد تحقق في حاشية  
توقف التوقفات في ليس متكررا في حاشية ان لا يكون المعنى سوف يوقف

ذلك فتوقف وتوقف لكون متعلقه لا يقع في حاشية ان لا يكون في حاشية  
واحد لا يمكن ما في حاشية **قال** الجواب ان حاشية ان لا يقع في حاشية  
فما في حاشية الجواب ان حاشية ان لا يقع في حاشية  
والظاهر ان الماده فاسا في حاشية ما حاشية ان لا يقع في حاشية  
الجواب عن هذا الشبهة **قال** الا ان في حاشية الفاعل المستند في حاشية  
في حاشية على طريق الجواب المستند على طريق التوقف بعض ان لا يكون في حاشية  
انما في حاشية ان لا يكون في حاشية ان لا يكون في حاشية  
لكن لا يمكن ان الفاعل مستند في حاشية ان لا يكون في حاشية  
او الطبع في حاشية سوف يتقدم الفاعل على المستند كما ذكرنا في حاشية  
سواء في حاشية ان لا يكون في حاشية ان لا يكون في حاشية  
والفهم انما في حاشية ان لا يكون في حاشية ان لا يكون في حاشية  
وقالوا ان من دخل الحاشية من كان سواء في حاشية ان لا يكون في حاشية  
توقف ان كان العقل في الطبع ان لا يمكن في حاشية ان لا يكون في حاشية  
عليه في حاشية ان لا يكون في حاشية ان لا يكون في حاشية  
مستند ان لا يكون في حاشية ان لا يكون في حاشية  
ليس احد الامور بل هو مجرد في حاشية ان لا يكون في حاشية  
لا يستلزم في الطبع في حاشية ان لا يكون في حاشية  
او عن احد ما في حاشية ان لا يكون في حاشية ان لا يكون في حاشية  
عن بعض ما في حاشية ان لا يكون في حاشية ان لا يكون في حاشية  
في حاشية ان لا يكون في حاشية ان لا يكون في حاشية  
لا يمكن في حاشية ان لا يكون في حاشية ان لا يكون في حاشية







ما عداه عليه اجمالا فالضبط لفظه على وجه الاجمال كقولهم يجوز ان يحسن ما هو  
لها وحصل ما عداه عليه اجمالا فالضبط على وجه التفصيل انما يحقق عند الفصل  
في الفصل الرابع المستر واليد بقوله ثم حل ما عداه كذا الخ انما يحل من تمام ضبط  
الفصل لا الاجمال فيقولون فاما قيل في رده ان جعل الفصل الرابع من تمام  
الضبط لا الفصل الاجمالي واما العقول بان الكلام الفصل الرابع من تمام  
نحو ان عظام **الفصل** وايضا الفصل الاجمالي الذي هو من تمام بقوله  
وما سوى ذلك الخ ليس الفصل الرابع من تمام بل لا يحل **قال** المحقق في رده  
الخ على التام كذا الخ اشارة الى الفصل في حاشية كتابه في القسم الثاني في رده  
بالقول والاعتراض المعنى المقصود ان لا يقول في المخطوط **قال**  
الفصل وقيل ان ما سوى الابواب الخمسة لا يجوز عرض على حاشية  
الي قول في كتابه لم يفت الى نتائج اسباب اجزاء الخ على اصداء لفظها والحمد  
لحق عرض ما تحتها **القول** في عرض في حاشية الكتاب انما هو  
استعمال الخ في الطلب من الكتاب المخطوط والمطابع انما هو  
ما يحل الخ على وجه الاستماع ان اجزاء على اصداء لفظها وان لم يوضع  
تعلق في نفس الخ كذا في كلامه الخ الفاضل اللهم الا ان يقال الفصل  
نحو انما يحل الخ في حاشية الكتاب الخ عليها من المعاني المتعارضة وما هو  
لم يوضع الخ كذا في كتابه انما يحل في رده على ما عداه كذا الخ  
على ما حل ما عداه الابواب الخمسة الخ **قال** المحقق في رده  
كونه ذكره في سابق في الاعيان والاول في نسبة الى التام في رده  
ما عليه من التعقيب والخبر من ان المعاني المتعارضة والمصالح والذم والوصح  
والقسم رتب وكم الخ ثم انما في كتابه في رده في الاول بعد ما

[illegible]



فان كان المقول في الفعل مستقلا لا يكون له معنى

يكون معنى يتفرع على صورة الجمول من الالبصار المقدر الى مفعول كالفعل  
 قوله في سبيل في شرح قول المصنف والدي ارسلت اليك اي امر ما  
 لازم معنى من غير على صورة المسى للفعل من الالبصار المقدر الى مفعول واحد  
 معر في قوله وصرافا مسمى للفعل على مفعول باللائم كما ان المعر  
 مطلق ايضا كذلك واما ما بين المفعول فيكون نفس معنى ثم على المعر  
 الاول حذف منه مفعولان لا بد من تقديرهما وعلى الثاني مفعول واحد  
 وجب تقديره الى هذا الاستحقاق في مفعول مستحقا تقديرها بغيره وبصورة  
 على تقدير كون ما موصوله واما على تقدير كونها موصولة فالمفعول من  
 من له اللازم ان هذا الاستحقاق في ظرفك او في ذو ظنك الى ان نفس  
 الامر ولا بد من عيبك ان معنى تقدير كون في ظرفك الى ان يكون  
 فاعلى وكذا ان يكون من الارادة من الرواد بمعنى الكلام في غير ما  
 في الامر او معك كذلك فافهم الفاضل والعامل في الطرف على  
 ان يكون ما صدره على تقدير كون ترى معنى نظن الى معك فادب في  
 الاستحقاق في نظن مقارنك الاستحقاق وهو موصوله على تقدير كون في  
 معر ان معك فادب في شأن ما رتبة الاستحقاق وهو لا يجوز العكس الا  
 كما في القول في مقارنك الاستحقاق في شأن ما يظن مستحقا او في  
 ان مصدره لا يكتفى في ذلك معك نظن مقارنك الاستحقاق في سبيل  
 وكما في ايضا فافهم المعنى في الصورة المقول ومن ما اشار اليه  
 من كذا في الطب واما لا بالصورة المحسوسة المستمرة في  
 المعنى في عدم الاستقام بثبوتها والاستحقاق في اول الامر ثم استحقاق  
 بعد از الالحاد والاعمال في تفصيلها مكنون في هذه الكلام استغارة

اللائم

في قوله في سبيل في شرح قول المصنف والدي ارسلت اليك اي امر ما

باللغة

باللغة في قوله في سبيل في شرح قول المصنف والدي ارسلت اليك اي امر ما  
 مع عدم المعنى في اللفظ واما عند المصنف فيجوز ان يكون  
 وكما ان يكون الكلام استغارة مثلية تشبيها للثبوت بالاصل  
 الصورة المقول وما يتعلق بها من الاستحقاق او من الامر والاستحقاق  
 بعد ما باله الى اصل من هذه الصورة المحسوسة وما يتعلق بها وجمل  
 كلام المعنى في قوله لا بد من عيبك نظن الى معك فادب في وصف  
 الصورة بالمحسوسة بل في الخلافة على التثنية بان يقال الوصف  
 والاعلاق لا اعتبار بحد اجزاء بل في ذلك ما ذكره صاحب  
 الكشاف في قوله في بياض بسيطتان والسموات مطويات  
 عند الرحمن على الوتر المستوي وكذا ذلك قال ما كان الاستحقاق على  
 وهو سر الملك كما يروى في الملك جعلوه كذا عن الملك فقالوا استوي  
 فدان على الوتر بردون ملك وان لم تفهم من السر والسر فافهم ايضا  
 مستند في ذلك المعنى ومساواة ملك في مؤامره وان كان شرح والبسط  
 اول على صورة الامر وكذا في ذلك بدلالة بسيط وادف فدان مفعول  
 اجزاء او بجمل لا فرق بين العبادتين الا في وقت حتى ان من لم يستطع  
 قط بالنوال او لم يكن له بد من قتل في بسيط لمساواة عند من قولهم  
 جواد من قورم وقارب النبوة يذنبه مفعول في سبيل على بياض بسيط  
 الى مخرج او من في صورة بدو لا على ولا بسيط والتعريف بالشيء  
 من ضيق المعنى والى قوله من علم البيان مسرعة في كلامه في قوله  
 على ما ذكره في هذا التوجيه ما كان من وجه ان يحكم ان من جعل الكلام  
 مستندا على الاستغارة باله في لا بد ايضا من جعل الامام في

في قوله في سبيل في شرح قول المصنف والدي ارسلت اليك اي امر ما







Handwritten notes in Tamil script.

صفا کا  
 کہ وہ  
 تم کو  
 عجب  
 صفا کا  
 کہ وہ  
 تم کو

قال

مفتی



قال مع توفيق التصديق الج اقول ولو سلم قلنا معرفة الصادق  
 بحقيقة توفيق على معرفة الحس فان ذلك على قدر كون مفهوم الحس  
 ذا ما مفهوم صدق الحديث وما هو صريح فانه يجوز ان يعرف صدق  
 الحديث بالحس عن الشيء على ما هو كما سمي لا بالمكان بالحس الصدق  
 ولا يشك في عدم توفيق على معرفة الحس قال ان هذا مذهبنا لا يقال على  
 هذا كيف يعطى علمه لقوله والحدود الخ لا يقال قول الاول لا بد له الا  
 للعطف ولو سلم فيكون ان يعطى على قوله واحدا ما قول الاول لا يكون  
 حيله هذا مذهبنا معترض قال لكونها في معنى الخبر مذهبنا اذا جعلنا  
 واما اذا جعلنا يعرفها كما سبكره فيكون في المعنى ايضا التسمية  
 لان جملة التعريف يكون مستعملة في معاصها قال ايادى الكلام  
 للكرامات التام لانه الجنس الغير للحدود وحروج المقولات والمركبات  
 التي قد معنى من الوجود حاصلا ولوارده المذكر مطلقا مضافا لغيرها  
 عن هذا احتمال الصدق والكذب لانها من خواص الخبر والافعال كان  
 صالحا للانسان بكل ما يده لا من آخره ووقع لما قال الاول للجملة  
 بعد احتفالها بها اي احتفالها وهو ظاهر لا سيما في الخبر  
 المتعصن صدق او كذب قال المحقق في هذا العمل لا الصدق وقد لا احتمال  
 الا الكذب الظاهر ان يقول قد لا احتمال الكذب وقد لا احتمال الصدق وكما يراه  
 بالاحتمال معنى لا مكان العام وهذا ظاهر ووجه تفسير الاول الى الاول  
 جعلها معنى وكما سبكره قوله ولا حاجة الى وال واما مثل الحيوان والارض  
 فربما قد ليس بوجه مطلقا لان عكس المعنى باعتبار ان خبر لا احتمال شيئا  
 منهما للجزم بانتفاءهما وقد علم مما تقدم وقد دفع اخر هذه الكلام وموان

ووجه رد الجواب في قوله لا يكون

بالنظر الى نفسه محتملها فطعا فمائل ولما كان هذا الكلام خيرا واحدا من  
 ومعه ومجرد بعد الخبر عند وجه التعريف عن مفهومه بخبرين لا موجب  
 بعد الخبر لم ينفك رحمه الله الى الجواب بان مثل ذلك خبران في الحقيقة  
 احدهما صادق والآخر كاذب قال لا يقال في هذه الاشارة الى ما ذكره الكاشي  
 من ان ما ذكره القوم في الجواب عن هذا ما اعتواض به والحق ان  
 جواب بوجه آخر قال وهذا رسم خاصه مفارقة اي عن اول الامر محرم  
 وتفصيل الكلام ان جواب عن الخامسة على التمام اقسام منها ما يكون عروضا  
 لنفس الخامسة في نفس الامر ولا مدخل بخصوصية احد وجودها الخ  
 والادنى في عروضا كالزوجة للامعة ومنها ما يكون عروضا للامعة  
 كحسب وجودها الخارج كالاضافة والمراقب للشارب ومنها ما يكون عروضا  
 لخاصة محسنة وجودها الذهني وهذه تسمى مقولات ثانيا لاسمها انما يعرف  
 للمقولات الاولى باللاسور الموجرة في الخارج واذا عرفت هذا فنقول  
 خاصة الخامسة اذا كانت من القسم الثالث فهي مفارقة عن افرادها كما في  
 والبرص والعموم والانتظام الى الاقسام وكذا اذا كان المقصود كونه  
 يعرف الخامسة لا باعتبار وجودها الذهني فقط وحيث ان ذكرها في تعريفها  
 لاسمها لا يعلق ثبوت وجودها الذهني فقط لكونها منعكسا واما اذا كان  
 المقصود تعريفها من حيث هي باعتبار وجودها الذهني فقط فمستلزمها من  
 الخبيث من مشتركاتها فلا يكتفى في تعريفها بما هو من القسم الثالث من الخواص  
 وعلى هذا لا يحسب صدق على افرادها مذهبنا لا يصح صدق على شيء او لا يمكن  
 مفردة اجزاءها ما يمكن ان يقال في توحيد كلام الكاشي ووقع الاعتراض  
 بعدم جامعة التعريف عند لكن لا شك في تعدد مثل هذا التعريف ولما

عنها م



شرطوا ان لا يكونا من مطلق التعريف وفي جميع انواع التعريفات اعترضوا  
 بعدم الاتساق كما اعترضوا بعدم الظاهر ان سوا الهمم الخاصة فقول اذ قد  
 يجوزون التعريف بالام في الرسوم الناقصة واعلم ان هذا الاعتراض يرد على  
 جميع الحدود المذكورة فربما كلمة او معنى ان المحدود يستقيم الى القسمين وقد  
 قال ان المراد في التعريفات التي مدروسة فيها كلمة او ان قسمها من المحدود وحده  
 وهذا يسمى آخره حده ذكر فلا اشكال وعكر ان يقال التعريف بالمحدد ليس  
 هو المذكور صرحا بل ما هو خاضع من هذا وهو ان هذا الشيء ما يكون ما حدثت الكلمة  
 بنفسها اليها ونظير كلام الكاشي في هذا المقام ما ذكر صاحب الدلائل في جواب  
 من عارض على تعريف الفاضي اليها قلا في النظر بقوله هو الفاعل الذي يطلب علم  
 او غلبة ظن بان المحدود انما يكون له ما حدثت من حيث هي في وحدتها والاشياء  
 وهو ان هذا تعريف رسمي ولا انقسام اليها خاصة له معنى اياه ككلامه عما عداه قال  
 قال لا انهم لا يعنون اليه فسل تكلف تعريف بوجوده بين احد ما انهم لا يعنون  
 ان ذكر الاحتمال لا وجه لما عرفت حتى يلزم كحده في جميع افرادها بل ان لا يلزم للخبر  
 المقدم بعدم اعتبار الخصوصيات وانما السراج من المقدم بوجوده حتى يلزم ذلك  
 وتاسرهما ان كان لارتما لما عرفت لكس لا مطلقا بل مقيدا بكونه من حيث هو  
 خبر واما احتمال المقدم بهذه الحسنة متحقق في جميع مواضعه والخاصة والاول  
 ككلامه مشعر بالاول واخص بالثاني وفي قول عن الخصوصيات الموجهة  
 لتعيين الصدق اليه اشارة الى انه لم يشترط اعتبار خبره عن جميع الخصوصيات  
 اعلم انه لا يبعد ان يرد في ان لا يلزم ما عرفت فان معنى احتمال الصدق والكذب  
 احكاما في مطلق منهما بدلا عن الآخر والامكان الذاتي لا ساق في الوجود  
 والاستنتاج بالغير ولا يردل بها قال مع كون محالها على العقل والحق

٢٠٦

يعني اتفق العقلاء على ان التعريف يلزم ان يكون حاسما صادقا على كل  
 واحد من الافراد وذكر القائلون بان الخبر كلام محتمل الصدق والكذب انه حاسم  
 على كل خبر وانما اختلفوا في التدقيق عن الاشكال فنادى في على مطلق الكلام اقول  
 الرضا بان هذا التعريف غير صادق على الجنس اعني مطلق الكلام ولا على  
 النوع اعني الجنس اذ ليس يصدق على شي من الكلام كما لا يخفى قال اذ لا دلالة  
 على نفي بعض آخر اس لا دلالة في تخصص الذكر بالعض من الموصوفين بالصدق  
 على انتفاء بعض آخر منصفهما ولا على حرج من انشاء من افراد ما عدا الخبر  
 لجواز ان يكون قسم ثالث لهما والظاهر ان قوله اذ لا دلالة على نفي بعض آخر  
 حتى هذا الا انه اراد التصريح بتكثير ما قوله وكما لا يصدق اليه والظاهر ان  
 جواب لما يلوهم من ان عدم صدق بهذا الرسم على الانشاء يدل على خروجه  
 منها يعني انه كما لا يصدق على شي من الانشاء ان لا يصدق على شي من الاشياء  
 فكيف يحتمل ذلك لئلا على خروجه ومنهم من قال ما هو دفع لان يقال لو صدق  
 على مطلق الكلام لصدق على الانشاء ضرورة صدق مطلق الكلام عليه والاشياء  
 على الصادق على الشيء صادق على ذلك الشيء ودفعه بالنقض وهو ان التعريف  
 لا يصدق على شي من الاشياء لئلا يصدق على مطلق الجنس صدق عليها  
 واما دفعه بالجهل فهو ان يقال الاستدلال بكون الصادق على الصادق على  
 الشيء صادق فاعلى ذلك الشيء يرجع الى الشكل الاول فكذلك انشاء الكلام  
 والكلام معنى مطلقه كلام محتمل الصدق والكذب ومن شروط انتماحه  
 كلمة الكبرى ومن منتهى منها او الى الشكل الرابع فكذلك الكلام كلام محتمل  
 الصدق والكذب والانشاء الكلام ومن شروط انتماحه كون الكس صالبا  
 كلمة عند كون الصغرى موجهة خبر وقد فسر هذا قول كس على منع



كماله الكبير وعلى ان الصادق وعلى الصادق على ذلك الشيء فان يجوز  
 ان يكون مبدأ المحرور من المعقول ان الثاني فهذا المحرور وان كان صادقا  
 على الحقيقة الصادق على امره ما كان لا يصدق هو علمها كما يقال ان انسان نوع  
 وانحو ان جنس وامثالها وما يحل من هذا القيد وما ذكر من معنى على ان مرجع  
 استدلاله الى ما ذكر من الشكس لكن ظاهر كلام المبدول يدل على انه استدلال  
 بمبدأ التعريف صادق على الصادق على شيء هو من انشاء ان معنى الكلام  
 والصادق على الصادق على الشيء صادق على ذلك الشيء فانه ما ذكرنا لا ما ذكر  
 وما ذكر من محل على تعريف وجهه الى الشكل الرابع فانه اصل وان كان ان يقال  
 في طه الصبري طه صبره ولا يفتح قال وليست شعري الخ بهذا الكلام مبني على  
 ان حرف الخبر هذا التعريف فسمى الى الصادق والكاذب فلا يرد انه يجوز ان يكون  
 الفاسم غير التعريف وان يرد ان من حمل التعريف على ذلك المعنى لما صرح به التعريف  
 خاصة بخلافه فذلك ان حقيقته سوى ذلك فيجوز ان يكون التقسيم لما صدق  
 الصادق على جميع الافراد ويكون ذكر تعريف الصادق والكاذب في موقع  
 الجنس بمعنى منه الخاصة قال من المحرور في السمي هذه الكلمة في بيان ثواب القيود  
 شعريان في هذا السمي لا يخرج المحسوس والظاهر ان اطلاق المحرور على المطلوب  
 يجوز فسمي للدلالة باسم المدلول فكانت لزيادة البيان ووقع وجه ان المراد بالمحرور في  
 المعنى العام ولعله لما ذكرنا مع ان اطلاق الكلام على المحل بقيد ترك العلامة المحقق  
 عند المثل والدين في شرح المحقق فانه ذكر هذا التعريف في السمي وورد  
 فيه التواضع عليه بما قد يقال من شرطه في كونه كلاما وخرج المواضع عليه  
 ان لا يكون المحرور المولود كلاما اذا لم يقع عليه اصطلاح مع ان اصل اللغة  
 شعري الكلام الى المحل والمستعمل ولا يبعد ان يقال اطلاق الكلام على المحل

على سبيل المجاز لا ان يصحى اذا سمعناه بصل بين حرفين كالبا او مع الباء  
 والالف مع الالف لا موصف بانه متكلم ما لم يعلم انه بلفظ عام هو موضوع  
 المعنى والمفهوم هو ما يطلق عليه الكلام حقيقة او مجازا قال الفاضل فان ارد  
 عليهم نحو في سون كلامه شعريان المراد في بدون الفاعل حيث قال  
 وما هو معنى انما استفهام وكلام المحقق في شرح شرح المختصر شعريان  
 المراد هو مع فاعله حيث قال فتشعر من الكلمة ما لا يكون على حرف واحد ويخرج  
 الكلام الذي على حرف متلف ون اللهم الا ان مرادهم من اطلاقه وانه  
 لا يقدرة قال المحقق اي بلفظ الظاهر لما ارداد حاله الانشاء المستعمل  
 في المعنى المتعريف مجازا في هذا التعريف وكان قوله يتصرف بظاهره بخر حاله  
 لان لا المجاز على معناه ليست كما صرح به في اول بحث المحقق  
 والمجاز في تفسير قول يتصرف عا كمن اي المراد بقوله بلفظ ان يكون اللفظ نفس  
 اللفظ بمعنى ان لا يكون هو بانضام الصدر بعد اعلى ان يكون ذلك الحرف  
 للصدق وان اصاح في الاقادة الى فترته هذا وكس كلام الفاضل في حاشية شرح  
 الشرح شعريان الفرد في المجاز بخره للدال حيث حكم بانها من غير المحقق  
 ثم انه يشكل الفرق بين المجاز وبين الانشاء من حيث دلالة على لازم المحرور  
 لان الظاهر ان الصدق في نفس اللفظ ولا يقدح فيه لزوم اللزيم المحرور على  
 الانشاء اللفظ من حيث هو لان المعنى المجازي ايضا كذلك وكذا الكلام  
 في الانشاء بالنسبة الى المعنى المتعريف وهو قريب ان يقال خروج الانشاء  
 المذكور باعتبار ان المراد افاة المعنى المفصود باللفظ واللازم هنا لم  
 يقصد باللفظ اصلا والمعنى المتعريف لم يقصد باللفظ وفي قوله على ما قصد به  
 انشاء الى هذا ويمكن ان يقال الانشاء الدال على اللزيم المتعريف انما يدل عليه

يتقدم



بضمير المعنى المعنى بل هو الدال عليه وكذا اذا عرض هذا عن  
 الخبر فانه مراد بها المعنى في المعنى وبما يتصل به من المعنى الى  
 المعنى النعري يعني من غير استعمال اللفظ فيه واما انشاء المعنى في  
 المعنى المجازي فهو الدال وانما الغرض شرط للدلالة والمعنى المعنى لا بد له في  
 الدلالة وانما هو مناط صميم هذا الاستعمال فان المعنى المراد ان كان معناه  
 و هو دكر المعنى بلا مراد بوجه صريح هذا الاستعمال في الالفلا واما اللفظ  
 فهو يدل على المعنى المراد عند القارئ سواء كان منتهيا عن الدلالة او لا كما في هذا  
 وهذا العبر من شمول الى كتاب هذا عبارة ما يمكن ان يقال في هذا المقام قال  
 هو مختص من اصناف اخرى من اصناف اخرى والنقل والاشياء معنى النسبة الثانية  
 السليمة ولا حاجة هذا على تقدير كونه مختصا او وصفه او يدل على كل واحد  
 على تقدير كونه يدل استعمال في المراد هو الوقوع والاداء في الخلاصة  
 التي هي النسبة المحكومة وبني هذا على ما اختاره من ان يكون الخبر هو المدرك  
 الذي يسمونه بالقضية المعقولة وذكر في شرح شرح المختصر ومعنى ما انشأ  
 والتعني هو انشاء النسبة وانتزاعها على ما هو المشهور قال الفاضل والمرا  
 بالانشاء في قوله هذا التفصيل ما في القول بان مدلول الخبر هو الانتزاع لا الوقوع كما  
 اختاره القول فيه فانه لا مدلول للخبر والمقادير لا بد له من الدلالة عند ما لا يكون  
 الانتزاع والوقوع مدلوله بواسطة الانتزاع والانتزاع هو الانتزاع والوقوع هو  
 صريح قدس من هذا كذا في ما سمي فلا ينافي في هذا التفصيل ما يمكن فالشق  
 الاول بالنظر الى ما هو المدلول او لا والثاني بالنظر الى ما هو المدلول بواسطة المقصود  
 وحواله فلا يقيد النسبة المدكورة بنفسه بل بواسطة الصورة الذهنية التي لا  
 ان يقال المراد من قول نفسه ان لا يكون الا فانه بعد العلم بالوضع هو قوله

على امرين في المقام فاما كذلك لان الصورة الذهنية متحدة بالذات مع امر  
 الخارج على ما هو التحقيق قال المحقق لا على قبيح في تصور ان يسمع صوت  
 ما بل الى الحرفين او يسمع طرفان يترسم لكن لا يتميز فان وقيد المقيد بالاختلاف  
 الالفلا في قوله لا يخرج بهذا القيد جميع الالفلا المفردة فان المشتقات  
 تدل بنفسها على اضاف امر الى امر فان معنى ضرب هو النسبة المخصوصة للضرب  
 الى فاعل مخصوصه ومعنى ضرب ذات مائتة الى الضرب وقس على من يدل بعض  
 من الجواهر ايضا يدل على النسبة كما لا يخفى ويمكن ان يقال المراد بالافادة ايضا  
 امر الى امر فافادة النسبة مع التخصيص والافادة لا تدل على المقصود بل تدل  
 خارج مدلوله بل نقول هو لا تدل على النسبة التي هي مدلوله وذلك لان موضوع  
 لكل نسبة مخصوصة للضرب الذي دل على الفاعل بعضه لكن ذلك المعنى لا يفهم  
 فلا يفهم مدح مدلوله الذي هو النسبة الى المعنى كلفظ من فاعله وحسب ما هو  
 ذكره المحققون في مقام معناه الذي هو النسبة المخصوصة كذلك في الفعل كذا الفاعل المعنى  
 منه النسبة المخصوصة في مفهومه وقيد فاعله لا تدل على ما لا يكون خارجا بقيد المقيد  
 للاختلاف بل بقيد نفسه حيث بعد انشاء اسم الفاعل كما ان اسم الفاعل مع فاعله  
 لا يقيد النسبة لانه مع نفسه بل بانضمام اسم المبتدأ والخزان الفعل الى المعنى على  
 الاختلاف بين الامرين وذلك لان الدال على النسبة حقيقة هو العقل وانما ذكر الالفلا  
 شرطا لتلك الدلالة بل انهيها ولربما جعلوا الفعل الخارج من افراد الموضوع مع  
 انهم فسروا الوضع بتعريف اللفظ للدلالة على معنى نفسه وقد صرحوا ان النسبة  
 في الجملة وضع بهذا المعنى فافاد اجمل قوله نفسه على وجه يدل على ان الفاعل  
 بالطريق الاولى يكون داخل في اسم الفاعل وكيفية فاعله من وجه يقيد  
 النقي وهو ثابت لان النسبة التي هي مدلولها نفسها بنفسه لا تامة وكذا يجوز ان يقال



ويمكن اخراجه بقصد التضييق للمفرد للاضافة بان المراد الاضافة على وجه التفصيل وفي  
 ليست محذورة من اسم الفاعل بل من شيء سلبه ولا العقل من الانسان بل من الحيوان  
 الناطق وحده من قبل التضييق والاشارة قال سيبويه اذا عرض بها عن الحركات  
 اعاد سيبويه لان افادتها لا بعد لا يشاء فمراد عنها على مجرد المقام دون اللزوم  
 العقلي وقد قال فيه اشارة الى ان التعريف اول ما لا يخرج لان له شائبة الدخول  
 حيث قرب الى الجواز لان المعنى التعريفي يكون مقصودا وان لم يكن مقصودا باللفظ  
 يعني ان فائدة هذا منعه خروج الانشاء آت من حيث لا ندر على اللزوم المحذور  
 خصوصاً ما نسب الى المعنى التعريفي فانه اول ما لا يبعد اخراجه ولا يبعد اخراجه  
 الانشاء آت بالنسبة الى لوازمها الخيرية بقصد المقصد لانها لما لم يكن مقصوداً بهما  
 فلا يبعد عنها ولا يوصف انهما كذلك ايضا كونها مقصوداً لهما لان الكلام في افاده مقصد  
 بهما معبرة في غرضهم ولذلك لا يسوون انهما كغير البليغ اخراجه من قال معنى  
 لا تصلح ان يكتسبها بهذا المعنى او معناه وقصده اياه وانما فسر بالكلام بهذا لان  
 في التعريف لم يستعمل اللفظ الا فيها وضع ذلك في اسم الفاعل مع فاعله الخ  
 افول يحصل هذا المقام ان اسم الفاعل بعد بحسب الوضع نسبة ما قد اشتق  
 الى ذات ما وقد خرج بقصد التضييق والاشارة كما نرى في انما هو مع فاعله بقصد  
 نسبة اخر من جهة وجوه الاصحاح في تلك التي تعين مرجع الضمير او في العمل  
 الى كونه المبتدأ لا ينافي استقلال الكلام بالافادة بمعنى كونه مقصد لنفسه فقط  
 على ان هذا لا يتحقق في اسم الفاعل مع فاعله في نحو زيد قام ابوه زيد فقام  
 في نحو زيد قام لا يحتاج في العمل في فاعله المستكن الى الاعتناء والافادته لان  
 اسم الفاعل مع فاعله من حيث تلك النسبة يخرج بقصد التضييق والاشارة كسوف  
 ووقوع خبر المبتدأ ايضا في اشتراكه على الحكم ولذا تراهم يقولون قام

الافاد

لأنهم

ابوه في زيد قام ابوه بقام من باب فعي يحلون الالف عند المحسن الذي  
 هو الفاعل او يستند الى هذا لا تراك لو قلت هو قام ابوه زيد او فعت  
 بينهما لم يرتبط بغيره اصلاً فلو كان معنى قام ابوه ايضا ذلك لم يرتبط بغيره  
 فلم يقع ضمرا ومن ثم نسمح النجاة بقولون قام ابوه حملته وليس كلام وقد ذكر  
 فخر بن القناع النسب من طريقه فخر بن زيد فخر بن زيد فخر بن زيد فخر بن زيد  
 فاذر الى على الارتباط الذي يستلزم وجوده مع الانقاع تعلم ان ليس هذا المراد  
 مقصد للتضييق والاشارة من انما معنى الانقاع والاشارة او المقصد الثاني الذي  
 اذكرهما انقاع او اشراج والحيث ان المحقق قد مر من قال من شرح شرح  
 المختصر بعد ما ذكر ان لا معنى للاشارة والتضييق هو انقاع المقصد والاشارة  
 على ما هو المشهور وانما في وجه اخراج المذكورات السابقة نحو الكلام الذي  
 زيد وليس لزوم لانها بعد اثبات نسبة او تعينها بل انما بقصد الاشارة  
 الى نسبة مثبتة او متعينة وانما اصل ان معنى افادة النسبة انشائها او ثبوتها  
 افادة التقدير بالنسبة ومعنى انما تعين تصورهما وانما قام في زيد  
 قام وان افاد نسبة القيام التي ضمير زيد انبثا لكن لا بنفسه بحسب  
 الوضع بل بواسطة الموضوع الذي هو زيد نعم لو قيل اسم الفاعل مع فاعله  
 تعين انبثا في الموضوع او تعينه عند لكن لا بنفسه بل بانضمام الموضوع  
 فكان له وجه ويمكن حمل كلامه في هذا الالتفات على ذلك فالهم وانما  
 ان العلامة المحقق عند الملة والامن رحمة فداختار في شرح المختصر  
 ان معنى قوله بنفسه بحسب وضعه وقال قد صرح بهذا ابو الحسن  
 في المعتمد ووافقه الشارح المحقق رحمه الله في شرحه فلا يكون الجواز  
 دخلا في التعريف على هذا التحقيق اذ حمل الوضع على ما تم الوضع

نحو

الله



النوع في المعنى لا بعيد فالأقرب ما ذكره الفاضل من أن معنى ينفسه بصره  
 قال وبصره في قوة بنفس جعله في قوة بنفس جعله في قوة انما يصح أو  
 حسن إذا كان معنى بنفس أن لا يحتاج في الاقادة الى شيء وحاصله ان  
 تقدير موضع فيكون سودا وبصره لا ما ذكره رحمه الله قال وليس  
 في عدم النفي الخ يعني ليس هما نكتة تقديرهما في مقام التعريف بحيث يكون  
 كمالهما من جهة الخبرية وللثاني ما في مقابلة التعريف قال وهو  
 توفق معرفة على نفس أي نفس المعرفة باعتبار أنه مصدر أيضا و  
 الثاني غير متبني على التذكير وفي منتهى الحجب التام من صرح بهذا  
 صاحب كشاف اليزدي وقد يقال فيمنع راجع الى الشيء على ان لفظ  
 المعرفة مفعول تنبيه على ان التوفق في المعرفة فسل انما حمل الدور على  
 هذا المعنى مع صحة المعنى المصطلح ليعرف ما ذكره في التسمية المحتملة  
 ونظر الدور في كلامه وقد عرفت ما قبله انما قال سواء ذكر في قسلف لفظ  
 ذكر وترك على البناء للمفعول كما في قوله تعالى ان صاحب هذا الجديف  
 لم يقل لانه متوجها وذا من حال من الجديف ذكر الصدق والكذب  
 في هذا الجديف وذا من الى الصدق والكذب وانما تعلم ان الحكم موضع  
 الظاهر موضع الضمير للتمكين اسهل مما اركب ومنه الكلام اشارة  
 الى ان قد ضمن ترك معنى التوجه قال من الانباء والنفي أي الشبهة والاشارة  
 قال الفاضل وحمل الشيء الخ يمكن ان يقال بهذا الوجه وان كان بعيدا  
 من جهة اللفظ الا ان ما اختاره الفاضل وهو ما عرض له المحقق بقوله  
 وقد جعل الخ بعد من لفظ ان جعل على معنى الباء ومعنى ان جعل  
 قبل الاخبار بمعنى الاعلام وهو انما وقع ابتداء فعل النسب وكثيرا

الشيء

منها هذا الجديف

عليه السلام

ما يقال اخبرت عن وجود زيد لا عن زيدا بوجوده وان كان هو الأكثر  
 ومنه الاساس المستفاد عن كذا فاختبر في ولا خفا في ان مجرد الباء هو  
 النسبة لا المسمى كونه عليه قال المحقق ولا منفعة الخ اقول هذا الكلام يناقض  
 ما ذكره في شرح شرح المختصر من ان مجرد ذكر الخبر في تعريفه لا يوجب  
 توفق معرفتهما على معرفته كما يقال الضاحك انسان له الحالة المخصوصة  
 والاسود جسم له الكيفية المخصوصة بناء على الاختصاص في نفس الامر  
 وان كان المفهوم الخ مستغنيا معرفته عن معرفة المخصوص انتمى كلامه فعلى  
 هذا يجوز ان تقول صاحب هذا التعريف ان معرفة ما بعد ما الصدق والكذب  
 لا يتوقف على معرفة الخبر ليجوز ان يعرف بما لا يتوقف معرفته على معرفته  
 وانما ذكر الخبر بناء على الاختصاص في نفس الامر قال نعم يتجه عليه ان انشا  
 احد التعريفين مستلزم صحة الآخر بخلاف بطلان فانه مستلزم بطلان الآخر  
 لانه باعتبار الدور وكلاهما دوريان واحيب بان اللازم في الواقع قد  
 احد التعريفين اذا لا يجوز صحتها معا فطعا بل احدىهما او كلاهما فاسد  
 فالمتعين فساد احدىهما لا فساد الخبر على التعيين وفيه نظر لانه لا يتجه  
 على المحصر ان اللازم في نفس الامر فساد احدىهما لا فساد احد الخبر على  
 التعيين لانه انما حكم بفساده باعتبار تعريف الصدق بما ذكره لا باعتبار  
 تعيينه بالفساد في الواقع اللهم الا ان يقال سيق كلام المحصر يدل على انه  
 اراد ان تعريف الخبر لا يصلح للتعريف في الواقع ونفس الامر قال ثم عرف  
 الصدق الذي الخ هذا اذا كان الخبر بمعنى الاخبار من المعنى القائل  
 ولما اذا كان بمعنى الاخبار من المعنى المفعول فيكون صفة للكلام  
 فالمعروف صدق الكلام وعلى كل تقدير لا دور وما يقال ان معرفة الخبر

الخ فيسئل بوجه



والاخبار تنوع على معرفة الخبر الذي هو الكلام وح يلزم الدور في تنوع اذ لا يقع  
 للاخبار سوى الاشارة الى النسبة التي لها خارج كذا ذكره رحمه الله في شرح شرح  
 المختصر قال وامان عدل عن الصدق من حيث هو على ان المراد تصديق  
 الخ فله اشارة الى انه يجوز ان يضمن قوله ترك معنى العدول قال فان التصديق  
 معناه نسبة المتكلم الى الصدق من حيث هو على ان المراد تصديق المتكلم  
 وان كان المتبادر من التصديق في قولهم هو الكلام المحتمل للتصديق  
 والتكذيب تصديق الكلام حمله الفاضل عليه وعلى ذكره الفاضل ومع  
 الدور بوجهين وعلى ما ذكره المحقق بوجه واحد هو تغاير الخبرين قال  
 فالدور بوجه اى باعتبار اخذ الخبر وان كان ترتيبين باعتبار احد الصدق  
 قال مثل الغلام الذي يزيد انما قال المصنف في باب الوصف لانه محتمل ان يكون  
 الغلام مبتدأ والذي يزيد خبره وح لا يفتقر الى نقضا قال فان كلامها  
 الى متبادا حله في خبر الارادة وقوله فان كلامها الخ شرح لكلام المتن  
 مع زيادة فان قوله ليس خبر بالاتفاق ليس في كلام المتن قال المحقق  
 انه كلما وجد الحد وجد الحدود والحدود صدق على ما صدق عليه الحد مطرد  
 مطردا كليا اى كل ما صدق عليه الحد صدق عليه الحدود وهو معنى  
 قولهم كلما وجد الحد وجد الحدود ويلزم كلما لم يصدق عليه الحدود لم يصدق  
 عليه الحد وهو معنى المانع واما العكس فاخذ بعضهم عن عكس الطرد  
 بحسب تنافى العرف وهو جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا  
 مع تنافى الكثرة بعينها كما يقال كل انسان ضاحك وبالعكس اى  
 كل ضاحك انسان وكل انسان حيوان ولا عكس اى ليس كل حيوان  
 انسانا واما بحسب اصطلاح المنطق فعكس الموجبة الكلمة الموجبة

الحدود

الخبرة لا يفسر بكلام صدق عليه الحدود وهو حق عليه الحدود وانما قلنا  
 ان عكس الموجبة الكلمة الموجبة الحدود لا يفسر بحسب اصطلاح المنطق  
 مع ان في صورة مساواة الموضوع والمحمول الموجبة الكلمة ايضا  
 للحدود وصدق عليها بعرف العكس فلهذا هو جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا  
 مع بقا الصدق والعكس كما ان الظاهر ان المراد بقولهم مع بقا الصدق  
 في التعريف مع لزوم بقا الصدق نظرا الى ملكة القضاة كما انهم اعتبروا في  
 لزوم النتيجة للقياس منه القياس ولم ينسحبوا الى خصوص المادة وبعضهم  
 اخذ من ان عكس الاسماء هي ففسره بانه كلما انتفى الحد انتفى الحدود وادعى  
 كلما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه الحدود ويلزم الجمع واما المعنى الاول  
 للعكس فهو عين معنى الجمع كذا ذكره رحمه الله في التلويح ثم انه فسر ابن الجوزي  
 في المختصر الطرد بقوله اذا وجد الحد وجد الحدود والعكس بقوله اذا انتفى  
 الحد انتفى الحدود وقال رحمه الله في شرح شرح المختصر تفسيره بان  
 بانه كلما وجد الحدود وجد الحد موافق للعرف حيث يقال كل انسان ناطق  
 وبالعكس وبالعكس وكل انسان حيوان ولا عكس ثم قولنا كلما  
 انتفى الحد انتفى الحدود وعكس قبض لهذه العكس العرفي بخلاف ما عليه  
 ظاهر كلامه فانه ليس عكسا بحسب العرف ولا بحسب اصطلاح المنطق  
 ووجه هو ان كلامه هذا مخالف لما ذكره في التلويح وليس بشئ لانه لم ينفى في هذا  
 الكلام الا اطلاق العكس عليه بحسب العرف والاصطلاح بحسب الظاهر  
 ولم يثبت في التلويح الا اخذ البعض العكس من عكس الثابتات نفى ثبات  
 واغترض عليه الفاضل بان ما سماه البعض انعكاسا هو عكس قبض  
 لهذا العكس بلا ريب فاقامه مقامه قبل عكس ان يقال مقصود الشارع

المنهم

الحدود



التنبيه على ان ما ذكره المحقق ليس عكسا للاطراف ولا عرفا ولا على اصطلاح  
 المنطقيين بل هو عكس للعكس العرفي كما بينه اولاً فاطلاق العكس عليه  
 اساس قبيل اطلاق اسم الملزوم على اللازم واما لانه عكس للعكس اقول سيق  
 كلام المحقق صريح في ان مراده ان ما عليه ظاهر كلام المحقق مقصود به على معنى  
 حكم الجزئية وهو ليست عكسا للموجبة الكلية التي جعل القوم الاطراف عبارة  
 عنها ولا للجزئية التي جعلها المحقق عبارة عنها لا عرفا ولا اصطلاحا ولا للموجبة  
 الجزئية التي هي عكس مستقورها لا عرفا ولا اصطلاحا لان الموجبة الجزئية  
 لا ينعكس هذا العكس وذلك لان قوله وقولنا كلما اتفق الحد اتفق المحذور عكس  
 نقض لهذا العكس العرفي ثم قوله بخلاف ما عليه ظاهر كلام المحقق في بيان  
 بان ما عليه ظاهر كلام المحقق ليس عكس قولنا كلما اتفق الحد اتفق المحذور وقد  
 ظهر عما ذكرنا ان جعل قولنا كلما اتفق الحد اتفق عكس المحذور عكس الاطراف  
 اما لان عكس الاثبات نفي او لانه عكس نقيض للعكس العرفي واما جعل  
 جعل قوله اذا اتفق الحد اتفق المحذور عكسا فلا وجه له نظرا الى الظاهر  
 لا عرفا ولا اصطلاحا وانما يصح باعتبار ان عكس الاثبات نفي وينبغي ان  
 يتنبه لان ليس المحكوم عليه ساء قولنا كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحذور  
 ما صدق عليه مفهوم الحد والمحكوم به مفهوم المحذور وكما اذا قيل ما كل  
 انسان حيوان انه حكم كل ما يحموان على الانسان بل المحكوم عليه افراد  
 ما صدق عليه الحد والمحكوم به مفهوم ما صدق عليه المحذور ووجه هذا  
 مما لا ينبغي ان يخفى على الفطن قال اي المحتمل للصدق والكذب صرح رحمه  
 الله لفظا ذكر عن ظاهره فجعله اشارة الى اللازم المحتمل الذي هو المحتمل  
 لهما لسلام قوله انما النزاع في ان يكون هذا فان المذكور في الحد كـ

ان يكون

ان يكون لازما محتملا وتفسيره الفاضل بالاحتمال المذكور كما هو الظاهر  
 لفظا ومعنى نظرا الى ان صرحه عن ظاهره ان كتاب امر بحد قبل الاحتياج  
 اليه وصرح قوله انما النزاع في ان يكون هذا عن ظاهره حيث قال انما النزاع  
 في ان يكون محتملا في حد وارايد بالذكر المذكور في المحتمل لا بالذكر صريحا ثم  
 تفسير ذلك بالمحتمل او بالاحتمال مع انه جعل اللازم او لا يصحبه لسلام  
 قوله انما النزاع في كونه هذا لان الحد نفس المحتمل والمذكور منه مجرد الاحتمال  
 لا النقيض ولا اشارة الى ان المحتمل او الاحتمال ايضا لازم واعلم ان قوله قوله  
 فلا نزاع سيقدها خبره قوله اي المحتمل اي هو مفسر عما ذكرنا قال فكيف  
 جعلتم استمرها انكاره معني لا ينبغي جعلكم عدم صدقه على التركيب دليلا  
 على عدم كونه خبرا باعتبار انه لازم له اذ على هذا يكون كونهه به صحتها  
 وحاصل الجواب انه لا نزاع لاحد في ان المحتمل لازم له يجوز ان يستدل  
 بانتهائه على انتفاء الخبر وانما النزاع في كونه هذا بلا ساقاة هذا الاستدلال  
 بناء على الملزوم ومن ذلك المنع على ما لا يخفى لما ذكره المحقق رحمه الله  
 في هذا المقام يوافق ما ذكره الفاضل في المعنى فما قيل ما ذكره المحقق  
 هو الوجه وانما ما ذكره الفاضل محتمل بحث لانه لا بعد بين انتفاء كون  
 الشيء هذا الشيء وكونه لازما له حتى يستبعد ولا ملازمه بين كون الشيء هذا  
 الاخر ومن كونه لازما له لم يلزم من كون الاحتمال لازما للخبر ان يصح  
 ذكره في حد محتمل بحث على ما لا يخفى قال ودليل اخر اي لقاد دليل اخر  
 على هذا المسئلة كلام المحقق نصريح به ولا اشارة اليه قال المحقق فائدة  
 نعم السكون عليها اورد قد صحح السكون بناء على المشهور وقد  
 يقال لا حاجة اليه فان التقييدات الخارجية بقيد المفيد فائدة بل

بين

لا بد من تنبيه







قال كما انه يثبت له هذا الحكم اقول هذا الكلام والكلام لفاضل يشعرون  
بانها جعلت هذه القضية قضية موجبة ولا شبهة في انها قضية ذهنية  
لاخارجية ولهذا لا يتوقف ثبوت محمولها على وجوده في الخارج  
لكن المستر هو ان الايجاب يقتضي ثبوت الموضوع حال ثبوت المحمول له  
ان خارجا في ارجاء وان ذهبا فذهبا ولا شبهة ان انحصار الموضوع بالمحمول  
فيها نحن فيه يتناهي ثبوت في الذهن والالكان معلوما فلم يتصور باستناده  
الحكم عليه اللهم الا ان يقال انها موجبة سالبة المحمول وهي لا يقتضي  
وجود الموضوع وسبب زيادة كلام في تحقيق هذا الكلام انشاء الله  
صحيح كونه حسن معلوم اصلا وكان قوله بل هو معلوم الخ مستدركا والمعا  
ان كان عرضه بقوله بل معلوم اثبات معلوم معا فالغلان كل احد  
عن لم يحارس الحدود ايراد عن لم يحارس ما يشاء ولما العفلا الذين من  
شأنهم التماسه والصغار الذين لا يتوهم ذلك فهم اصلا وبالحد المعنى  
للام كما هو اصطلاح المحقق لسوا في كلامه في بحث الخبر والافتاء المذكور  
كقوله البديل هو المقصود بالنسبة وهذه اشارة الى انه تم في الخبر لا صفة  
كما هو ظاهر العبارة ليلام ما سبق في الخبر كذا قيل لكن قوله فيما يجاء  
من خبر توجه منع على الكلمة الخ شعر باختباره الوصفه قال بعد  
سلم كون الطلب الخ اشارة الى منع الكبير فان العلم بالطلب  
المختص انما يجب ان يكون موقفا بالعلم بنفس الطلب اذا  
كان الطلب ذاتيا له وهو ممنوع والقول بان ايراده لم يعل  
وجها للاستلزام العلم بتحقيقها اشارة الى منع الصغرى واعلم  
ان مبدئية تصور الخصاص بالكنه يتصور العام اذا كان العام

هو ذاتيا لارضاء والية الخاص فان معرفة المضاف من حيث هو  
مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه ولما كان المقام لا يحتمل الثاني  
لم يتعرض له فتأمل قال ولو سلم اي استلزام ايراده لم يعل  
وجها للعلم بتحقيقها فالكلام في الطلب بالمعنى الاصطلاحي الذي هو قسم  
من اقسام الكلام لا في الطلب القلي وهذا الكلام مبني على انه حمل للانواع  
المذكورة على المعاني العامة بالنفس فتسل فمعي ايراد الطلب القلي  
مؤثراتان به لا استغناء الفاه الى السامع فانه من خواص اللفظ اقول  
فنه مالا يلحق من الفساد فان الالفاه الى السامع كالاتيان به فتناول  
اللفظ والمعنى وضع بالنسبة الى كل منهما كما سبق التصریح بذلك في  
الاول الفصل في كلام الفاضل وهذا قد توج بان لا اشباه في الطلب  
الاصطلاحي الا من جهة ما هو مأخوذ فيه من الطلب القلي لانه معلوم  
بالسمع من غير كسب ان الكلام الدال على الطلب قال هو كلاس انواع  
الطلب في موضع فنه مناهضة وهي ان الضمير في موضع اما راجع الى  
كل او الى واحد المضاف اليه في المعنى اي كل وكلاهما فاسد ان كما لا يخفى  
ويمكن ان يقال بوجهه الى ما نفهم من الكلام اي واحد يوجد كل واحد منهما  
في موضع الشيء الذي يوجد على ان المراد بالشيء المعلوم ونظير هذا  
الكلام قولهم الترتيب وضع كل شيء في رتبته قال لان الترتيب الخ مبني  
على ما ذكره القائل امور جنسية مفهوم الكلام الطلي للكلام الاستفهامي  
ونوعيته لا افراده وكونها متصورة بالكنه والكل ممنوع فقوله ومالا  
يعرف مفهوم الكلام الاستفهامي اي لعدم تصور بهذا الكرم بالكنه  
اول عدم نوعيته الكلام الاستفهامي لا افراده فهو اشارة الى منع استلزام



ايضا كذا على وجهها للعلم بهذه الانواع باعتبار ان لا تحقق الا بالعلم  
بان كلامها بهذا النوع من الكلام الطلبي وقوله ولم سمع من اللغظين  
لا مدخل له في المقصود لان عدم سماع لفظ الاستلزام عدم معرفته ما هو  
مفهوم له في نفسه الا ان كثيرا ما يقال مثل ذلك في مقام الجواب في الشيء كما  
لا يقال لا درجته ولم سمع من اللغظ واقول لماذا يمكن براه على تقريره  
وجه الله ايضا فان الطلب على تقرير تسليم كونه ذاتيا فاما تسليم كونه ذاتيا  
لمفهوم الاستفهام والوجود للاستفهام المختص في محله رعا لا يعرف  
مفهوم الاستفهام اما لعدم تصوره بالكلية او لعدم توحده مفهوما الاستفهام  
لا تراه وكان في قوله وجه الله وكونها انواعا من اشارة الى هذا لكن  
وردوا الاعتراض اي انواعا حقيقية على تقرير القائل اظهر اذ لا شبهة  
في ان الكلام الطلبي ليس ذاتيا وحنيا للخرجات بل عارض لها وكذا  
الكلام الاستفهامي قال فانه رعا يمنع فيسلك كما منع الكلية المذكورة  
في بحث الخبر فان ابدية التقييد لا تدل على معرفته كل احد من العقلاء الله  
للصادق والكاذب نعم قال نعم ان الخبر رعا عطف على ما تقدم بحسب المعنى  
معنى انها تتمايز بحسب الحقيقة ثم انهما يفترقان باللازم المشهور  
وهو احتمال الصدق والكذب وكلمة ثم للتراجع في الرتبة وهذا اللازم مساو  
للخبر لا ان لا يحقق الا فتراف به عن الطلب واما عدم وجوده في ما هو  
الطلب من المركبات الناقصة فكان معلوما بالطريق الاول وكما هو  
ولما كان مساويا مشهورا فلا يبعد جعله في موقع الرسم للتدبير على  
تلك الحقيقة البديهية اذ لا لما عسى يقع من نوع اشتباه في حقيقة الخبر  
تفسيره وخفاء في حقيقة البديهية بالنسبة الى بعض الاديان كما

لا يجوز

لا لا يحصل الصورة النظرية كما ذكر الدليل على بعض المطالبات <sup>تقريب</sup>  
البديهية للتدبير على تلك المطالبات اذ لما عسى يقع من نوع اشتباه  
وخفاء فيها بالنسبة الى بعض الاديان كما ذكر المحقق الدليل على  
بداية حقيقتها مع براهنتها عنده ولا ينبغي ان يحل اشتباه في حقيقة غيره  
على معنى انه لا يعلم ايها عما وضع له لفظ الخبر حتى يكون المذكور نوعا  
للطبا لانه لا يكون اسما لفظيا مستعرفا بل المراد به ما اراد بقوله وخفاء  
في حقيقة البديهية فيكون عطف تقريره قال لما كان الخ اشارة الى  
وخصيص الوعد بالطلب وحمل ما نسب اليه على الامور النطقية  
وان كان كلام ظاهر العبارة لان كلمة ما عامة الا ان كون الكلام في  
استغناءه عن التعريف مقصورا على ما ذكره هنا يصلح فرصة على تحصيله  
بالاخيرين كما اختاره الفاضل وعلى ما ذكره وحرر الله محتاج قوله لا يقتصر  
الى ان لا يقتصر الكلام في المجموع وعلى ما فرغنا به سمعنا فافهم قال  
قوله ما وعد فيما سبق الخ متعلق بمحذوف اي وعد لا بقوله وعد بحقيقة  
لشمل فصل كثير وقيل طرق مستفتر متعلق بمحذوف جليا وانما كان هذا  
الوعدا نوعا من الوعد السابق لانه في الوعد السابق ليس الا بما جلا وكشف الغطاء  
وكما خلا في الوعد هنا فانه يدل على انه يفرغ في الصياح على وجه يصل الى  
فقرنا ونقد في القوي وسرطي وتصور المعاني بصورة جليا لا اشتباه فيه  
وما ذكره الفاضل من كونه اشمل فبني على انه جعل الوعد السابق محصورا  
بالمشولات قال الى تعريف رسمي واسم بالنسبة الى البعض لا لبيان شيء  
او خطأ في وضع رسم هذا الكلام على طريق اللف والنشر المراد به  
معنى على عدم الفرق بين التعريف الاسمي واللفظي فانه وجه الله لم يفرق

الخبر



بينهما لا في هذا الكتاب ولا في غيره و فرقا بينهما الفاضل قدس سره و يثبت  
الكلام على ما ذكره قدس سره بسند عن زيادة بسط في الكلام دافعة لكثير  
من تشاويش الا و ما هم قائلون في تصور التعريف اما حقيقي وهو الذي  
يطلب به افادة تصور غير حاصل و اما لفظي و بهر ما يكون المقصود منه  
الاشارة الى صورة كذا حاصله و تعيينها من بين الصور

في كمال

الامر على ما يعلم ان اللفظ المذكور متوجه بالافادة الصورة التي و اما فانما الى التعريف  
و لا كان قابلا للتمسك و سطر بقا اهل الفن و خارج عن الموقف الحقيقي الذي يصدر  
محصل من كمال من التصورات و السام كذا بعد كذا يمكن ان يحصل في كل كلام فتميز  
الظهور في شرح الاشادات من على خلاف ذلك و خارج عن حوال الاشارة الى ان تصور الحرف  
باللفظ و كذا في دور و الطي ان التصور في تلك السلسلة لا غير لشيء الاشارة و هذا ان يكون  
يا لا لفظ المراد و لا اريد في قوله كمال العنصر كذا فان لم يوجد ذلك في مركب  
بصورة محسوس الحرف و لا يكون لفظا متشابها من تصور او من التعريف غير الحرف  
و اما في حال الصام الحس يسمى الى صور احدها ما يصدر من تصور اجمع قطع النظر عن  
وحدة في الخارج و هي بعبارة اخرى فاذ اهل مفهوم الحس في الاما لا و اريد بصورة  
بوجه الحمل فان حصل مفهوم ما هو كماله في كل حال اميا و ان كذا في بعبارة اخرى  
كان ذلك في اميا و اما ما يصدر من تصور محسوس في الخارج من حيث انها متوجهة  
في الخارج و هي بعبارة اخرى الحصة اما في اولها و لا يحتمل على من التعريف و لا يحتمل  
في الحروف في كمال في التعريف اسمي بعبارة اخرى الحصة اما في العلم بالوحدة و اما  
الحالة في ما سطر هذه الحقيقة اذا كان يتقبل الوضع مثلا في الحصة لا غير  
و قد عرفت ما ذكرنا ان تعريف الشيء هو قطع النظر عن وجهه اسمي سواء كان ما وضع  
له لفظ او لا هو لو تصور مفهوم غير توسط لفظ كان بعبارة اخرى اسميا فانه يتبع ان يتوهم  
ان الوضع لا اسم و خلاف كون التعريف اسميا فان ذلك اذا اعيد احد في مفهوم امر محسوس  
و عرفت من حيث انه ما يصدر من كون هذا التعريف خارجا عن التعريف فالاولي ان  
يقال ان التعريف اسمي لو كان متعلقا باحد الغرضين المتضمنين في التعريف الحقيقي  
و ذلك بان لا يكون الموقوف عليه محسوسا له او كذا في كل لفظ يكون التعريف من حيث الحقيقة  
قلت هذا التعريف بالاداس الى التعريف الحصة لا غير من لفظ تصور محسوس

الحرف في قوله بعبارة اخرى اسمي بعبارة اخرى الحصة اما في العلم بالوحدة و اما  
الحالة في ما سطر هذه الحقيقة اذا كان يتقبل الوضع مثلا في الحصة لا غير



موصوف في الخارج حيث انما هو موصوف به وبالقاس الى من هو موصوف به وما هو موصوف  
 اسمي يجوز ان يكون التوفيق الواحد عرفا كاسم بالقاس الى موصوف تعريف  
 الخفية بالقاس الى محض آخر قال بعض من الفضلاء المتأخرين ان محال ظهور  
 من غير اعتق قوس غير مستحسن وايضا فهم النشيد لا مكان واجب قوله المستعرف  
 حسا براد اعادة تصويره حاصل فلما لم يمتد تصور المحض من حيث انه مدلول  
 اللفظ اي وضع باراد اللفظ وهذا تصور حاصل قبل التوقف واما قوله الشيخ  
 فذلك لانه لم يطر الى محكم الضميمة ثم ان التوفيق المصعقي ايضا حاصل بالاحكام اليها  
 واما دعوى ان التوفيق اللفظي مطلقا لا بعد تصور آخر حاصل اما المراد به حصول وضع  
 له اللفظ من سائر المعاني للثبوت ولعل انه موضوع باراد حساده المحض ان معنى  
 لان حاصلها انما هو منسحب فوضع له اللفظ من المعاني فذلك الذي معلوم له حاصل عنده  
 وهو غير واضح له كذا ما يكون غير معلوم محتاج في ما به الى التطويل واكثره مطلقا للمعلوم  
 من هذا القبيل في الكلام واقول على ان المعاني بالتوفيق اللفظي اعادة تصور  
 المعنى حيث انه وضع له اللفظ على ان التوفيق بذلك الاول انه قد تصور المعنى من حيث  
 انه وضع له اللفظ مع عدم التصدق به اذ لا جرم تصور مطلقا موصوف بحسب  
 اللفظ فاعلم ان وضع من اللفظ بالتوفيق اللفظي انما يثبت بالتحقق التصدق  
 به موضوعا له ولذا لم يجعل له قبل الجواب تصور المعنى من حيث انه موضوع له كان عليه  
 ما قاله على حاله في بطلان دعوى من التوفيق كتحقق لورود المعنى عليه في الاعراض  
 التوفيق المتحقق ثم ان ما زاد وضع له اللفظ من حيث هو كذا لم يكن ان يكون سائما على علم  
 بانه وضع له اللفظ لان تصور سائر المعاني التصدق به ثم ما به على الفصل يكون مد  
 لما لم يعد الطالب هو التوفيق لا معنى وانه المصطلح في من هو الفصل ثم انما هو ان  
 ذكره قد بين من سائر المعاني انما هو التوفيق من تصف كلامهم في ان التوفيق الخفية

في قوله تعالى انما هو موصوف به وبالقاس الى من هو موصوف به وما هو موصوف

انما هو موصوف به وبالقاس الى من هو موصوف به وما هو موصوف  
 وكما في الخاتمة من التوفيق حيث قال في شرح كلامه الشريف مطلقا ما فيه ان الشيخ  
 وقد عطف عليه ما بين مفهوم التوفيق من العالم على مفهوم الاسم لان السؤال في ذلك هو ما بين  
 هو السائل عن فصل ما به عليه من اسم المحال وكذا ايضا على الخاتمة ومن لم يعرف سببا  
 فاما الى عليه من عدم التوفيق في الصانع وقوله التذرية مع هذا التوفيق ولا اعتبار  
 بمحض اطلاقه لا معنى مقام اللفظي قال اسم التوفيق كمثل سطر الكتابه وسطر  
 الجدران اياها كان هو امر واحد يتوصل الى امره كبره واسمه المصعقي اصطلاحا  
 قال كونه اسما في كونه اسما في القدم في الاستعاضة فان العاطف الطلب ما هو حقيقة  
 يتصرف في العاطف كبره في حق كمال في النسخ وكما استفاد والحق كماله العاطف  
 او نقصان محله اعادة حصوله الى كماله كالتأثير او حروف كالأمر الحاضر المعلوم قال  
 بعد ان كان محض الحاصل في المحل لا يحصل للموضوع على الموضوع اليه كما هو ظاهر  
 العاطف لان المحل في ما به لم لا يحل ان الحرة لا بد من كل الحكم الذي لا بد من شرطه محله  
 بعد ما نسي الله التي من اجزائه فلا توفيق غيرها الا ان الحكم لما كان جبر ١٠ اخيرا  
 كالصورة مستندة باللفظ من حله من محال الحرة على تقدير حصول الحرة من العينة المحسوسة  
 واما تقدير حصوله من عن العينة لللفظ فاما هو محله الحرة والتصور له هو الدال على الحكم  
 والحرة كونه من الحكم ما صار ان الحرة بما تحس ما به في الحكم قال العاطف اي  
 رجوع الحرة في محله في المحسوسات الصدف والكذب في هذا الكلام لا يلزم كيقين  
 من ان محال الصدف والكذب لا يلزم سائر الحرة من العينة كالتفكير فان محلهما  
 المستشعر فانه لا يكون محلهما في الصدف محال الصدف والكذب قال في بطلان المحسوس  
 الصدف انما هو لان محال الصدف ما كبره هو الكلام اللفظي الذي الحكم عن الوفوع  
 او كاداع على احكامه التي بين مدلوله من التوكيد او القضية المحسوسة التي

في قوله تعالى انما هو موصوف به وبالقاس الى من هو موصوف به وما هو موصوف



2

عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

فان على طرف النام مستند على ياد من الكلام فاصح الى ان هو يصل الى الزام  
فصول اسم احسنوا وادب معهم الى ان اللفظ مستعمل في معناه الخفية فقط  
ومن تأخر مراد لفظ محدود في نفسه ذكر سبله وعندهما فصل عن المقصود  
محل المذكور اصلا والمحدود وجداله او بالعكس ولما كان المحدود مناسبا  
لذلك فهو محوره ذكر ما هو قربة على احسان جعل كان في نفسه ولهذا كان جعله  
حالا وسما للمذكور اولى من عكسه وما نؤمن من ان ذكر متعلق المنزول يدل على  
انه المقصود اصلا لمذموم ما ذكره انما يدل على كونه متعلقا بالكل اولاه لم  
يكن مرادا اصلا وما لا يخبرون الى ان كلام المتخصص مراد لفظ واحد كما  
في الكتاب ومن ان المعنى الالهي في الكتاب لم يقصد له بل لما اشاع الى المتخصص  
وفي التخصيص قصد كل معالاه فيلزم الجمع من المصنف والتجاذب والظاهر ان  
اللفظ مستعمل في معناه كما صرح في قصده من غير ما سب من قران يستعمل في ذلك  
اللفظ ولقد لفظ آخر لا فان قيل لا شدة انه لم يقصد من التخصيص عند اعتداده  
نسبة ما جعل متعلقا بالاصح والوقوف على صفة جعل الحكم باحد التخصيص مقصولا  
للمعنى فاقول ان اللفظ لا يعرف من المعنى والقبول يطلقون اسم الفعل على  
مفعول المجهول مطلقا وسنول القابل فاعلا والمفعول مقصولا فالانواع كمن  
صوت ووجه النسبة الى امر على وجه ما ادعاه والقول على ما هو الذي المقصود  
مفعول اصول التخصيص اما ما ذكره ما وكذا يقع جعل الوقوع حكما مفعولا لعلني  
الا ذلك بما قال التخصيص في شرح المحقق كذا اما بطلان التصورات والتخصيص  
على المعلومات المتصورة والتعريف باسم المفعول باسم المصدر ولا فرق بين  
الوقوف في اسمها المفعول من جهة مفعولان في اللفظ ولا يراه ما ذكره المتكلم  
من ان الحكم مع الوقوع لا يوصف بكونه مفعولا للمعنى ثم الظاهر ان الحكم التخصيص لو

مقبول لا بالافتقار لمخبر  
 وانما ما هو الذي المقبول  
 على الوقوع حكما مقبولا على  
 بطلان التصورات والتصورات  
 باسم المصدر ولا فرق بين  
 في الله ولا امر ما ذكره في  
 ثم الظاهر ان الحكم المنقسم  
 مقبول لا بالافتقار لمخبر  
 واما الوقوع على مذهب



الذي رآه بعد الوصول من الهند المعلوم للحي ط حيث حكم بها قبل عمل تلك المطالب  
 صلا وكلامه قد مر من لا يخفى عن عمد وبطلان حيث قال فانما انما ان الذي قد علمها  
 الخاطئة وحكم بها قبل ان يعمل من الخلية صلا فانما ان العمل الحكم المتصورات الخاطئة  
 انما هي ان عن الوقوع على ما لا يخفى وانما ما ذكره من ان الحكم على وقوع  
 النسبة اولا ووقوعها لا يصح لا خيال ولا ما التصديق او الكذب فاقول وجهه ان  
 التصديق هو مطابق الحكم للنسبة اطرافه والكذب عدمها والطائفة انما يتحقق  
 من شئ من حيث ان يكون مدلول الخبر هو الحكم الذي الدليل في غير النسبة اطرافه  
 صحفة وان تعلم ان المعاني كاعبارها كالمسألة في المطالبات في الوقوع اليه  
 من حيث هو مدركه معلوم من الكلام مطابق من حيث نفسه فذا عرف ما ذكرنا في  
 شرح المحضر حيث اخبر ان مدلول القضية المنطوقه السار منها الى الابد ان هو  
 المدرك الكذب من لفظ من النسبة ووقوعها اولا ووقوعها من الغيبة المعقولة  
 لا بما عان في انهم من الغيبة المنطوقه واسم يقولون قلت من الغيبة والمسلم  
 وادكتها ونهتها ولا يردون العلم ملك لا ادراكات ويوصفونها بالعمولية  
 ثم قال فان قلت المدرك لا يوصف بالصدق والكذب والقضية بوجوه ما قلت  
 ان اريد بها التحقق عدمه فما وصحان له وان فخرنا مطابقا تصديقها وعدمها  
 خارج قصدها على ما هي ان المدرك من حيث هو مدركه اما مطابقا له من حيث  
 نفسه اولا بكلامه واقول اعبار الخلف للتحقق المعاني في الخلق انما هي  
 اليه التصديق وانما في الكذب فلا عار لتعاني النسبة المدركة والنسبة الى جهة  
 فانما تم تصديق التصديق بما ذكره في نفس نظامه ان يكون جميع الاحار صادقا او كل  
 حده مدرك على نسبة مدرك من حيث انها مدركه نظاما فيها من حيث نفسها ومن  
 ان يقال ان النسبة المدركة اما مطابقا للنسبة الخارجة فان يكون من حيث انها

مدرك

مدرك  
 مطابقا للنسبة الخارجة التي من غير النسبة من حيث ذاتها ثم اقوال الصورة غير  
 التي تنبئ التي لا تنافي عن ان غيبة عند المحقق ومن المسمى بالصدق عند عدم علمه  
 سواء كان مدركه مدركه كما صرح به اكثر نصا في بعض المعاني منه ومن النسبة  
 الخارجة التي من المعلوم الا لا اعبار ايضا فان المدرك لها والتعاطي  
 بالوجود الذي ان الموجود في الذم من المعلوم ومن العلم والسموات  
 منها ما لا اعبار لا بالذات واعلم ان كلاما كاشا غره مدرك على ان المدلول الحكم  
 هو النسبة الباقية العامة بالنسبة الموجودة فيها وجودا متصلا وتسمو  
 بالكلام النسبة واحسان المحقق من لا اعبار المدرك والدين من المطالب قبل  
 وارتضاء السامح المحقق من حيث هو تحقق الكلام في الاستدلال بنسبها  
 في الكلام وسكن اليها باعتبار التام من قولنا بالذات المحقق اعلم ان كاشا غره مدرك على  
 ان الكلام مدرك من قولنا في المسموعة وليس هو المعنى العام بالنسبة الذي هو  
 مدلول الكلام النظمي وادعوا ان سادس مدركي الحكم الى آخره باسمه ليس الحكم ومفاتيح  
 للعلم لان الحكم مدركه على الاصل مدركه بل على خلافه او سكره وان المعنى النفس الذي  
 هو مدلول سادس مدركه لا ركن وما هو مدلول النفس عن كرامه والمعرفة يقولون  
 ان ذلك الوجه المدرك هو العلم ولا مدركه من الادراك وفيه ليس هو الكلام ومع الفهم  
 والمطارات مدركه في الكلام ولا يسع المعاني اريد من هذا الكلام الان منها  
 غشاع ان تعرض له وهو ان بعض ما قد ذكرنا للمعرفة ان يقولوا في  
 الدليل الذي ذكره كاشا غره على ما ربه العلم ان ذلك المعنى هو ان يكون ادراك  
 المدلول الحكم فان كل عاقل تصديق ما احار كصور صورة مدلول الحكم مدركه  
 ضروري واقول ان اراد كصوره في مدركه الوجود الظل كما نقوله الحكم وفاتحها  
 صمان مكرامه وان اراد له وجهه في الاتصال فالحاصل في النسبة يكون

في شرح المحقق









ولو قال الشارح ولو كان مدلول الخبر هو محقق الحكم لكان مدلوله محققا لا جازما  
النسابة عن الحكم المقتضى لاحكامها متحققا فيكون من مآخض جمعا صادقا  
لكان اولى لانه اذ وقع المشتبه انما هو ان يمنع بطلان الثاني لجواز ان يكون  
مقتضا صادقا بمعنى مقتضى لا اعتمادا لا انصوابا من الصدق عند ظهور مقتضى  
الواقع وهو المحذور عند المص كما في، واعلم ان من قال يكون مدلول الحكم لا يقع  
محرر ان تولى المقتضى الحجة اقادة الوقوع على ان يكون لا يقع وسيله الله و  
والصدق والكذب باعتبار مقتضى هذا الحكم الذي هو مدلول الخبر نفسه الذي يجب  
محرره وعدم مقتضى اعتبارا لا باعتبار مقتضى وعدم مقتضى وعلى هذا لا يرد عليه  
ما ذكره الشارح من انه كان مدلول الخبر لا يقع قال في السمع ان ظهور التمايز بين  
مقتضى هذا الحكم والخبر واحتمال الصدق والكذب ومن ساء مكان نحو الحكم  
مقتضى نفس الامر لاحتمالها اعتبارا على ان الحكم اما ان الصدق قال الفاضل  
في نسخة اخرى لان ذكر الانصاف لا يعني ان العاد للصدق الدكون كالعادة الدكون لفصل الحمل  
وليس في الذكر فان ذكره فليسا له لكونه بعد ما قال المحقق فيقول للموضوع ايا  
يعني ان سببه اعتبارا نحو الحكم معهما ومنا لا احتمال الخبر لانه كذلك متفرع على ان المرجع  
احتمال الصدق والكذب من الحكم وعلى هذا يرد ما ذكره الفاضل في الحاشية وتكون ان  
نقال انهما ما كان محققا كل منهما امكان محقق مع كل منهما في نفس الامر كما هو المسار  
والمراد باحتمال الحكم لهما لا احتمال في نفس الامر واحتمال الخبر وانما علم احتمال  
الحكم لانه مقتضى ظهور مقتضى على السابق فان التساوي امكان محقق مع كل منهما  
موا لا يمكن في نفس الامر ولعل النسب احتمال الحكم لهما اذ هما الواحد كلام المتن  
ومما هو على ان الكلام في المسبب الذي هو احتمال الخبر من لازم شبهة الخبر ووجه  
كونه لا يقدح في المحرر والعلف السبب ظاهر على انه يكون مراد الفاضل من احتمال

انما هو ممكن ان يقال ان الكتاب الذي الادخله في العوضه  
 وانه هو الذي جعل في العوضه وانه هو الذي جعل في العوضه  
 من الوضوع وانه هو الذي جعل في العوضه  
 من عاين من الكتاب وانه هو الذي جعل في العوضه  
 حيث قال في موضع كونه العوضه التي جعله  
 ان استعان بها العاقل في العوضه وانه هو الذي جعل في العوضه  
 ان المثلث الحكم به الوضوع وانه هو الذي جعل في العوضه  
 مع هذا الشأن في الاصح مستبعد جدا







قوله لا على السداد الخ وخصه بالسمع قال ولا يجرم المخاطب او طرفة عطف على قوله الوقوع ولا يلزم  
 من ذلك لا على الوقوع النسبة الوقوع حتى يكون كل خير صا وقا ولم اصاب التبيين عند الاختصاص  
 بامر من متاقتين وكذا لا يلزم منها لا جرم المخاطب وطه كضرب لك حتى يلزم ان  
 يكون كل خير صا السام صرا انه ليس كذلك وهذا ذكر العلامة الترمذي ان ما  
 ذكره انما ينفخ مما لا فائدة كان الحجة على صفة قطعها ونسبها الى مطلق الخبر فلا  
 وج لا يكون الخبر صفة الداعي من ادلا يلزم من الدلالة على الوقوع الجرم او الظن  
 به لا يكون الخبر صفة الداعي شيئا ولا ينفذ به ذلك لا ما لم يعلم كون كل  
 خير صا للمخاطب بل جعلنا كونه صفة له واجبا الى الامرين على ما لم يحصل  
 في منها لم يكن الخبر صفة له تعلم فاقين قوله ونحن جعلنا فتقوله وج لا يكون الخبر  
 صفة له نعم صفة له قوله ونحن جعلنا دها لشيء بالكلية فاقين وقوله ولا حياء الخ  
 ما لا يرد من يكون صفة وقوله واذا كان الخبر ضروريا الخ ومع ما ذكره العلامة  
 في جواب العلامة الترمذي من ما لا يلزم ان الخبر لا يدل على النسبة الدرس بل يجوز  
 ان يدل على ما في الواقع ايضا مثل كلام التبع وكلام كاسا عليهم السلام ومثل ذلك  
 والبيانات ما دل على اليه بالنسبة والنسبوات والمسويات واعلم انه ذكر بعضهم  
 ان قوله ولا يجرم المخاطب او قل لا يجرم المخاطب انما هو في جواب العلامة  
 من ان ليس المراد منها ما يعلم الخاطب بل هو العلم النسخ من العلم بالاعتماد  
 الذي يفي به الظن واذا كان كذلك فهو ان صفة المخاطب عند سماع الخبر نسبة  
 اليه اما ان يعلم نفسا ان كان الخبر صا فاقطعوا او ظنا ان كان له  
 اعتقاد صواب وان لم يكن حازما فيه ووجه الرد انه لا يلزم من الخبر الجرم ولا  
 الظن واما حصوله فلا حظ حال المخاطب وكلامه في الاستعانة من  
 الخبر قوله مع تحت لان ما ذكره الشارع ايضا فلا حظ حال المخاطب

حيث قال ولا يخاف في انما يكون او اكان ظاهرا ومنهم من زعم ان قوله وج  
 لا يكون الخبر صفة له اعتراض على قوله ولا يجرم المخاطب وقوله ونحن جعلنا  
 حيا اي قوله ولا يجرم المخاطب عطف على قوله لا يكون الخبر صفة له ذلك وج اي  
 وادام كمن لا يجرم المخاطب او الظن لا يكون الخبر صفة له ولا يحصل صفة  
 الا فائدة الى الاجل استعانة المخاطب الجرم او الظن لا يكون الخبر صفة له  
 قال العلامة الترمذي لم يرد من ان الخبر فاقين ولا يلزم فاقين انما ينفذ اذا  
 كان الخبر صفة له قطعها ونسبها الى مطلق الخبر فلا فائدة وما اجاب عنه  
 الكافي ايضا بان ليس المراد منها ما يعلم الخاطب بل هو العلم النسخ من العلم بالاعتماد  
 المطابق للواقع من العلم بالاعتماد الذي يفي به علمه الظن به الكلام  
 واول من ليس له اعتراض العلامة بهما ان المراد بالخبر الجرم او الظن حتى  
 يدفع ما به ليس كذلك فلا يكون الخبر صفة له استعانة المخاطب الجرم او  
 الظن بل هو ينفذ على ان المراد من استعانة الحكم العلم به مما قاله جواب الظن  
 ان يقال المراد ما ساء به اعم من العلم والظن ويدر يحصل على انه يكون  
 ظاهرا حال الحكم عند الصدق والافتقار لاصرفه كما سبق فالجواب انه  
 لا يحصل له صفة كفاية الا لاجل استعانة السامع الجرم او الظن وكفصل  
 احدهما وان كان الحكم في كلام البعض مع الوقوع والاستعانة بمعنى العلم و  
 بما ذكره باظهر وجهه من جواب الكافي ما ذكره فان مراد ما يعلم الخاطب  
 للمخاطب في استعانة من الاستعانة فلتأمل قال بعضهم من اجاب انما اشار  
 الى ما ذكره العلامة الترمذي في جوابه لا يرد ما يحضر فاقين الخ لا يلزم  
 الفاعل وهو قوله ليس المراد ما ساء به المخاطب من ذلك الحكم استعانة  
 من الخبر ان ذلك الحكم مطابق للواقع مني موه عليه ما ذكره ثم على المراد به استعانة

في الاستعانة من الخبر



حصول صورة ذلك الحكم في نفسه ولا يمكن ان من اعما تحصى او لم يكن مقبول  
 الجمله معلوما على طلب ما اذا كان معلوما فكان صورته وتسميته به فلا  
 رسم فيه صورة الصورة اخرى فلا يستعاد من جهة الا ان تلك الصورة وتسميته  
 من الحكم على كلامه والذي علم به انه محل الحكم على الوقوع اذا الظاهر ان  
 اضاف الصورة الى الحكم لانه في الصورة لصوره والحكم وقوع وتسميته على الاضافه  
 التسمية على الظاهر على انه محسوس الى ملاحظ صورته اخرى ان صورة صورة  
 ذلك الحكم اذا الصورة التي هي سماع الغايه من الحكم لا يحصل في من  
 السامع بل صورته وايضا المراد ما يتسام تلك الصورة في ذهن الحكم العلم بها  
 فتحتاج الى اعتبار صورته اخرى هذا كذا اذا كان العلم بالصورة العامة بالتسليم  
 على حصولها اما لو كان على حصولها فلا محل الحكم على الاتباع وحصل ايضا  
 لا بد وان كان يدفع هذا الاسكال كذا في نفسه انه لا يقع ما ذكر من ان عند حصول  
 حصول الجمله المحاط لا يستعاد من جهة الا ان تلك الصورة وتسميته من الحكم  
 لانه لا دلالة للمحيط على انسام صورة الاتباع في نفسه وايضا الظاهر انه  
 اراد حصول الصورة الوقوع وان كان دليل المحيط على الاتباع نفسه انه ذكرنا سبق  
 قوله في حصول الصورة فاعلم المحاط بمضمونه وتكون زيدا عالم من قبل عالم  
 بعلم مضمونه كاشعره كلام المصنف وهذا انما يقع اذا اراد مضمونه الوقوع ولا  
 استبعاد في ذلك ولا سماعه كون هو دليل المحيط على الاتباع او سواه وان وقوع  
 النسبة في ذلك على ضما والمصنف هو الدلالة على ما اذا كان كذلك فيجب ان مراد  
 ما الحكم الوقوع واللام يقع قول اذا كان معلوما فلا سماع فان الكلام قد  
 وان سماع صورته ما واولى من سماعه لان سماعه لا يرد من الطرفان وانه من السامع و  
 تركه المحيط للاتباع تركه اولى من سماعه لان سماعه لا يرد من الطرفان  
 كذا في القاضيه

وادعى الوقوع بالحكم المذكور  
 من لانما في كونه الحكم بالحكم  
 او انما في كونه الحكم بالحكم  
 كذا في القاضيه

حاضرين او حاضرين ثم ان المحقق لم يرتض ذلك الجواب لان الحكم كونه ذلك  
 لا بعد معناه اعداد ما بالعلم قال اي الغايه التامة انما هي انما الى وجهها  
 وتعمل ان يكون ما عدا المتناقض اليه قال اما في حصول الصورة ما ان اما  
 حصول العلم بان المحيط عالم بذلك في حصول الصورة في نفسه على وجه تعادله  
 حصول العلم بالحكم من جهة وعلمه وان كان المراد بعلم المحيط  
 التصديق فان تصديقه بالحكم من جهة مستلزم لا اعتماد حصول الصورة  
 في نفسه وانما ان اراد بعلم المحاط بحصول الصورة في نفسه فاللزم  
 منبوع فضلا عن الظهور فانه كثيرا ما يقع حيا ولا يخط سائلا ان صورة هذا  
 الحكم حاصله من المحيط لا والجواب بان العلم يكون الصورة حاصله  
 من المحيط ويري والذبول عن هذا العلم على ان لا يلام انه ضروري  
 وانما يلزم لو كان السامع على تامة وسوم بل يوقف على الساعات النفس  
 فلا يقع الحكم بالذبول الا ما عدا الاتباع فلا غلب وكما اراد بقوله وقطاعه  
 ان العلم على حصول الصورة في نفسه فلا يحتاج العلم الى اعتبار العلم  
 لا غلب قال وانما يقع تصديقه على ما ان اراد بعلم المحاط تصديق  
 فاللزم على قطعا لا ما يطر الى الاتباع لا غلب فان تصديقه بالحكم من جهة  
 يستلزم ان المحيط عالم بذلك الحكم ولا صورته كذا عند فانه اراد بقوله  
 فاعلم الى الظاهر ان حصول علم المحاط بان المحيط تصديق سماعه على نظامه  
 حال المحيط والاتباع لا ان لزومه بعلم بالحكم سماعه على نظامه و  
 الاتباع لا غلب وليس على وآراء بعلمه تجرى حصول الحكم فالامر نظامه  
 لكن المناسب ان يكون المراد بالعلمين واحدا وهو التصديق قال  
 العاضد فانه يسمى على في المعارف اقول هذا الكلام مخالف ما ذكره



شرح المواضع من ان لفظ العلم والميل المركب والسلب على كماله استعمال  
 اللغو والعرف والشرع او لا مطلق العالم في شئ منها على الطمان والجلال هذا  
 مركب وانما السلب قد يطلق على العلم بخلافه لا حقيقة وخالفه ايضا ما ذكره  
 ما كاشته شرح السلب من ان لفظ العلم مطلقا على ما يستحقه له مما لم  
 قال المحقق هذا ان اردت التصديق بعين العلم باللازم بدون العلم بالغايات  
 من جهة الصواب المذكور بدون اعتبار حضور الحكم سادس من الجانب حال  
 سماع الحكم ان اردت العلم بالمخالف المصدق وان اردت مجرد حضور الحكم ولازمه  
 في مدعيه فاما اذا سمع له وانما ان اردت به السات النفس فاللزم من  
 الجانبين واعلم ان اعتبار اللزوم من العادة ولا رغبنا ما سادس العلم  
 على مدعيه ان يكون العاقل من الحكم ولا رغبنا من كون العلم بالغايات وما عاقل قد يكون  
 حكمه المستعاد من جهة كون الحكم مستعاد من جهة اللزوم باعتبار وجوده فاقم  
 قال وما ذكر حكم اللازم من ان لفظ العلم لا يكون بدون العلم بالغايات  
 انما العلم بالاول بدون العلم بالثاني دون العكس حكم اللازم الا ان العلم  
 بالمدعوم يحس بدون العلم بالمدعوم دون العكس فالمراد بالاعم سابع  
 الواقع والدمي والدمي من جهة عدم اللازم الجوهري المساواة لتساؤل فلا التفتين  
 من جهة اللازم الا ان لفظ العلم سابع من الواقع وحمل الا ان في عبارة السادس  
 على اللازم من جهة تساؤل في وضعه من جهة اللازم في كلامه على لفظه سابع وقال  
 ما انما في قوله لا رغبنا من ان لفظ العلم لا يكون بدون العلم بالغايات  
 وبالنظر الى صحة لفظ السلب والافعال في عرفه ان لفظه في كلامه بالفتح  
 الا ان لفظه في الكلام اسما لشيء عند الحكم على لفظه سابع من الواقع ان اردت  
 انما العلم بالمدعوم بدون العلم بالمدعوم دون العكس حكم اللازم الا ان لفظه

ما ذكره لوجه

نحو

من الامر قد ان اللازم الا ان لفظه مساواة لا اعتبارا لشيء من هذه اللفظ الا  
 ان يقال هذا حكم اللازم من ان لفظه لا حكمه كل لازم انما او حمل الا ان لفظه سابع  
 سابع على سابع من سابع كما هو وسواء معا وان اردت ان انما حكم العلم بالغايات  
 بدون العلم بالمدعوم دون العكس حكم اللازم الا ان لفظه في شئ من الكلام لسان حال  
 العاقل لا حال العاقل وانما حمل قوله لسؤال على ما ذكر في عبارة السبع من سابع  
 الكلام واعلم ان اللازم الجوهري المساواة تساؤل سابع اخر هو ما لم يفسد سابع  
 ولا عدمه قال العاقل لفظه سابع من سابع لفظه سابع من سابع لفظه سابع من سابع  
 على سابع من الواقع وسواء دلائل اللازم الذي من سابع كذا سابع من سابع  
 ان حكمه انما هو اللزوم بدون العكس على ما اذا حمل على سابع من سابع  
 في المساواة من الجانبين وقد يقال ان سابع ولا يفتح حكم العقل بالانما وعدمه  
 وح لا يقال ان لفظه سابع من سابع لفظه سابع من سابع لفظه سابع من سابع  
 الانما وعدمه بالنظر الى العلم ولا سابع في ان حكمه اللازم الجوهري المساواة مطلقا  
 وان عند حمل سابع ولا يفتح على سابع حكم العقل بالانما ولا علم سابع هذا حمل  
 الحكم على سابع العلم بالاول وانما العلم بالثاني لان العقل لا يعلم بانما  
 يحس حكمه بدون سابع لفظه العلم الا ان لفظه سابع ولا رغبنا العلمان وقد ذكر  
 فسادهم والسلب مدع بالاحد فلا حاجة الى كمال نعم على ان يقال المراد من سابع ولا  
 يفتح حكم العقل بالانما ولا علم في جوابه سابع ان في قول البعض كما هو حكمه  
 اللازم الجوهري المساواة انما انما العاقل ولا رغبنا من ان لفظه سابع من سابع  
 ونما يفسد سابع كاشته شرح السلب ثالثا وانما ما يقال من ان سابع ذلك لما ذكر  
 الكاشي من ان سابع على لفظه لا سابع على ان حكمه اللازم الجوهري المساواة عدم سابع عند  
 العقل بدون اللزوم لا حمل لانه مفهوم اللازم على ذلك وذلك فساد الظهور



فصل  
در بیان احوال و سیرت امیرالمؤمنین علیه السلام

[illegible]



















منها مثلا اعم من انواع كذا عصار واستحقاقها المحقق في الجنس الحزبه واراد مكررا على  
او مكررا على وجه الاتصال سواء كان مكررا او مكررا في معنى كذا مكررا في معنى كذا مكررا  
اعم من ان يكون المفعول في معنى كذا مكررا او مكررا في معنى كذا مكررا او مكررا في معنى كذا مكررا  
بمعنى كذا مكررا او مكررا في معنى كذا مكررا او مكررا في معنى كذا مكررا او مكررا في معنى كذا مكررا  
المفعول كما في قوله مكررا او قوله مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
وفي عسارات النمل مكررا لا يابودى من كذا او نسا في العنان واسان الى حوز البضاع كونه  
مكررا او كونه مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
الناس مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
المكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
نساء وكان المراد النسخة فيها مكررا مكررا او كما ضافه مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
قال الفاضل في الحاشية الموصوفين في مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
من النسخة المراجيع مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
عالم الحكم ولا كان المراجيع مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
تعليم ان ما ذكره مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
لما اجاز في ما قبل تردد وما مثله ما ذكره لا يكون مستندا على مثل هذا الفاضل لم يباين على  
مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
اذا ذكره مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
قال على ما رآه البعض الى ان قوله مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا  
ما وقع في هذا الموضع لا يكون مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا مكررا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

[illegible]











[illegible][illegible]







الفصل الاول

چند



















على تقدير كونه خيرا والعامل ما ينفعه المفسر من معنى العقد وليس عليه قوله وفي الشرح قال  
الفاضل في الجانب فلا سئل ان الوهم اقول فأكيد العدم المعلوم قبل ورودها كسماها  
ان الوهم ساكرا الى ان كان قبل ورودها كسماها اما لا يكون له وجه فانه لا يمكن ان يكون  
لا يفسد او فاداه اذ يقع البتة لا سئل ان يكون او سئل فأكيد العدم المعلوم قبل ورودها  
مع كسماها منضاهيان ولو حصل التاكيد راجعا الى الحكم على ما سوى المستحق فليس مما سئل  
الوهم الى انكاره في موكبه على ان كلامه لا يفسد المفسر على هذا الوجه ايضا قال المحقق  
ادامات مما سبق حل ما ارباك عاما طبع ما سبق فترى هذا المقام لفظ الوصل الذي  
ثمة لا بد من ملاحظ ما سئل في ايضا وحلها عاما طبع اما يصح اعطاء مفسر في هذا ما قد  
والتصور في هذا المقام ما ذكره الفاضل قال في ذلك الوقوف للمفسر في كل ذلك انما يفسر  
مع كسماها سئل في الناس ليعلم مع ذلك الوقوف والجانب ما ارباك وتكلم في هذا سئل في كلام  
النص في معنى في قوله طبع ما ارباك وكما سئل في ذلك حلها الشارح في انساك مع ذلك الوقوف امان  
الى ان الطبع قد هو الوقوف قال مع امان انكارا وشارة سوال الاول مع الحصار ما  
انكارا وشايد سوالا ذكرنا المنكر والمتردد يمكن ان يقول في جوابه امان ما انكارا وشارة  
السوال موجب لاعتبارها الوجه للتاكيد بوجه قسمتها وقابل قال في علل الكليات  
فيما اذا كان السائل اعلم بالمخالفة من سوال او العقد الى ان نسج منه على اولنا نفع  
الكلام كلام السامع في قوله كذا عرض الله اما نفع من سوال العقد الثاني من  
اللعن مراد المحقق المفسر لمجيبه في ذلك الجواب فانه لو حفظ ان سوال الثاني من سبب  
الخاص كافي في احد كل هذا الجواب حتى لو كان التاكيد وسبب غيره من الاول ووسط  
الثانية وردا في الثانية ولا فلا نفع من سبب غيره من الاول ووسط الثانية وردا في الثانية ولا  
قال في الثانية فصلا ما لا يفسد اصل المقصود وهو السببية فلا في الاول فانه وان  
يجعل من السببية ايضا لفظ في التفسير كذا سئل على ان زاد لا دخل في المقصود

کاتب

[illegible]

A small, circular, dark ink stamp or mark, possibly a library or archival stamp, located in the upper right corner of the page.











[illegible]

اما احاطه اليه بعض حذر الكسوف

نظام العزيمه اي النظام الذي هو العزيمه ايضا قالوا هذا قول اخلاص عيان قبل قوله لا  
 ان الاول منه على ان كونه مجردا خلاص عيان متقابل به المعنى فلا ياتي في احصاء الحسنة العزيمه  
 لما ذكره الفاضل ولا يخفى لولا قال بل قال من حيث النظام اذا العزيمه هي الحسنة وحدها ذكر  
 في هذا الكتاب انه يمكن ان يكون المعنى ما يقتضيه نواحيه العزيمه مع قطع النظر عن اللفظ ولهذا قد يدل  
 العزيمه على المعنى المحلوس من غير ذلك على اللفظ ولا يبعد الخوف على العقل انه اسم العزيمه العادة  
 مهم المعاني من اللفاظ فادار العزيمه العقل المعاني ومما احتفظ بها محمل اللفاظ وسئل سببا الى  
 انما لو اراد العقل النفاذ وصوبه صوبه ناه كما شهد الرجوع الى الوجود ان قال  
 الفاضل اذا لم يرد ان العزيمه هي شهادته النظام بخلاف قول ذلك لان المحل ان  
 كونه مراعاة حقوق العزيمه على شهادته اللفظ من حيث النظام محض نفسا او يمكن  
 ان يكون تعال المعصوم كسئل ان عدد من الدليل لا ينفك عن الدليل بل لا فرق  
 كما بينهم من المحض واما ان في ركنه فقولنا على شهادته العقل وهي ذكر  
 فقولنا على شهادته اللفظ من حيث النظام بسبب التخذ اصفا اليه مجازا فاف  
 قال المحقق في موضع اي اي من الشهادتين من المدلول عليها بالكلام كما قد قيل يقول  
 في الحدوث المذكور على شهادته العقل وشهادته اللفظ وكما هو الشهادتين من الشهادتين  
 المصحح واللا يلزم نواردها على العالمين على قولنا ولقد يراود احد من حيث النظام  
 متعلقا بالاعتقادي وان جعل متعلقا بالاعتقادي فلا يصح احواله لانه ملزم الفصل  
 في الجواب عن كسئل ان الكافر وطاعة العاصي على مذهب افول بل ليس  
 محله الماثور بها مما ياتي في المسكوت ما لا ياتي به ولا خلاف في ذلك على ما عليه  
 اما لا وعلان الطلب عند الموت والمشتهر اما انما طلال افعال ابراهيم للعباد  
 محله لهم عند من قال الذي في بصره وهو الذي يكون في ادنى الكلام منصوص  
 متروكا منساقا لمعولك مع انك متفاج العزيمه لا يخفى عن بعض المتفاجين

2000



و هذا بطريق آخر مما ذكر من ان الحذف لو ردد كاستعمال على ترك نظام صور من  
 المسكلم كاول وعرض نظره على افع قد ردد عود الفهم الى العصى و نظام و اما على  
 قد ردد عوده الى النجاه فلما فهم ان لم يسمع من العصى و فالو نظام مسموعه كان  
 النظام ان الحذف لو ردد كاستعمال على تركه و اضطر ان يكرر لو ردد على ترك نظام  
 و بهذه الكافيه التمثل قال و اختار منه السامع و مقدار سمع معلوم  
 اسباب الحذف لا سماعي ما سبق من شرائط كون السامع مستحضرا له عارفا مسك  
 الفهم له لانه كانه عن وجه الفهم قال الفاضل و المزدوق اسمه النظام لان المسك  
 السامع سمعنا يظهر للسان عنه و هذا انما يظهر اذا كان المزدوق اسمه اد  
 لا خصوصه للضمير و يمكن ان يدعى انه من الحس كسوت بذكر صميره  
 اللسان قال المحقق او بدل اي بدل اسماء و البديل هو ما مادي الموصوفه و بشرط  
 بدل اسماء ان يسمي النفس مشوقه الى ذلك البديل و هو صما بان ساه في مثل الامر  
 يتاوه ليس بدل اسماء قال و اختلف في انها حروف او اسم و على كل تقدير مجموع  
 قوله لا مظهر ان يكون معطوف على غير مجموع المعنى فلا يلزم عطف الحرف على اسم  
 قال تامل و كحل اما الاول في قوله نجوم سماويه و اما الثاني في قوله اضاءت الى  
 قال و الحال انما هي موصوفه او موصوفه لاسد الاناس المتنام قال  
 و لغنى الحال لان السور الموصوفه ليست بلا عين اقواله صما بل لان  
 الصفات المذكوره من قوله ابرئنا ما ووصانا و ابرئنا منها اثبات سمات تقوم  
 بمكون ولا احصاء في منها بدل السور قال و الصوائف امر كم جان آه  
 الاغصان من سما و امري و واحد من الليل لا واحد من الاربعه تامل قال  
 الفاضل في ما لا غبار الثاني اقول انما هو المقصود مفهوم كلي حاصلة و ما  
 ثبوت هذا الامر الذي سوف قدمه او ذلك او ذلك الى غير ذلك قال المحقق ان

يمكن ان يقال ايضا  
 و اما انما هو المقصود انما هو المقصود

يصح في تلك الحالة لا وجه مع هذا التخرج منه بالمدى لا غير انما بان اسعار التضمن  
 المحضو صنفين لا نود اسعار جميع القرائن قال الى كل واحد ما يشتر ما قبل  
 كل من ذلك على نظامه و على الفاضل على المنع و لكل وجه اما الاول و رعايه  
 نظام اللفظ مع عدم حدود فيها اد لا تراجم في اسباب محذور ان يكون عموم  
 السند لكل واحد مما ذكر مع اراده التخصيص بمصدا للدكر و يكون عمومها المتحد  
 اشتر او تلك لا لكل واحد مما ذكر مع ذلك كما ان كل مصدا ايضا و اما الثاني  
 فعموم القرائن لا ريب من صريح اقصاء آلتها ايضا للدكر قال و الاول هو الوجه  
 اذ اكثر من المطالب ابره حطولا منه و قال في الرعه مما يقع السند اي جمعه فاما السند  
 الى غير الامور و ان لم يكن صفا لا للنفس كالحصه و ليس المراد بصي كاستناد صفة  
 او محار او الامم تحقيق معنى السند قال لكونه فعل الدكر في مثل هذا المعنى فاعمل الفعل  
 المعلوم كانه علة اوله ثم في المنقول قال كيف يكون الدكر حوط و انه عند الدكر لم  
 بنعدم سباده الفعل و دلالة الحال اصلا اد الكلام فيما اذا وجد الفهم بل هناك  
 مع سباده الفعل و دلالة الحال اقوى من سباده الفعل و دلالة الحال و ان كان محذورا  
 اقوى من محذور لاد اللفظ قال ام تحس ان اكثر من ام منقطعه بمعنى بل و الفهم و لا لا  
 معنى لاسم و المراد بجمع القول و هم المحقق و جهة قال الا في دراه الدرس بالفتح  
 ما استندت به يقال انا في ظل فلان و في قراه اي في كعبه و سنده و المراده كعبه  
 المرعي و احقرار المرعي قول در فلان كما يعني حضور المعصوم به اسم ابره و وادي  
 اسم فاعل من ودي الفعل اعطى دته و الحواضر جمع حاضر خلافا للنادر و النجوم  
 جمع نجم و نجوم الارض حدودها و اوصافها قال و لم توتره بالساء للمفعول او  
 المعلوم على ان الفهم السند راجع الى القرائن و المعنى لم يجهه سبعة تلك  
 القرائن المذكوره و لم يعلم ان من كان هذا المحل العالي من شمع الشوك كس



صرف في الكلام ويضم بعض الى بعض وسائر شخرا الى من شغل نفسه بالاداء  
 ونسبته كلف تنقيد جوع عن الوزن في اسماؤه بداعيا ما وقع في كثير من النسخ كلف  
 تنقيد واعيا ما وقع في بعض النسخ كلف لا تنقيد مدعا من الكلام ان مر كان  
 هذا المحل العالي كلف لا تنقيد جوع عن الوزن لان اداء المقصود على هذا الوجه  
 لا يكون الا بالجوع عن الوزن وقد لا يستغناء له مر كان هذا المحل الخفي الذي زعمه  
 كلف لا تنقيد الجوع عن الوزن وكلاما غريبا لا يحسنه قال بعد هذا لعدم  
 ذكر الحكم منساضا على انضاضه خلافا لصله المسند اليه فان كون الكلام  
 به يصلح ويسر على ان يكون انضاضه بل لا وجه له ابلا اذ لا دخل له في المسند اليه في  
 انضاضه الحكم فلا سعاوت حاله يدكن وانضاضه الواضح والمقرر بالقوة على السند اليه  
 المحذوف من المسند اليه فيجوز ان يادنه يدكن بخلاف الحكم فانه لا وضوح له في انضاضه  
 كلف ان يادنه يدكن المسند اليه وانضاضه المحل على انضاضه الحكم جوع عن المتيقن من انضاضه  
 ما انضاضه وجه قوله بالاداء ابلا وان كان لفظ فان لم يكن الحكم مخصوصا بوجه  
 على فهم المسند اليه ورياده وضوحه شلوم وتنقيد الحكم وريادته وكذا ان يكون القدر  
 من حال المسند اليه او خلق ما الحكم كما جعل الفرض من موصولة ليرتكب على ما سيجري به  
 قال العاضل وكان الكنى وكلامه لا يحسنه كلامه يرايشو بالفرق بين الاعلام المقيدة  
 والكلى وكلامه لا يحسنه وكلامه في التامية اقل على ذلك وسواء على ما سذكر من اللقب  
 علم شعر مدح او ذم معصوم منه فلو ان قصد به على الخلاف مدح او ذم  
 خلاف الكنية والاسم قال المحقق فكانت ناكدة ويدكن القول  
 يمكن ان يقال ذكره منساضا ليعضد السبب  
 الباءت على الذكر فان مجردات  
 في ذكر تعظيما للذكور





